

**تآباب الأآزاب السلساسفة فف مصر
بفن قءراف الأآفر ومءءكلاف الأهمفس**

شباب الأحزاب السياسية في مصر
بين قدرات التأثير ومشكلات التهميش

(2015)



منتدى البدائل العربي للدراسات

باحث رئيسي: د. نادين عبد الله¹

باحث مساعد: نوران سيد أحمد

منسق ومستشار: محمد العجاتي

باحثون مساعدون:

أحمد حسين سليمان - إنجي نوحى - خديجة الشافعي - محمد الفاتح - محمد
عبد الحكيم - محمد مسعد العربي - محمد مهيب - محمود يحيى - منة عادل
- مينا سمير - هبة عبد المنعم

الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات والمعهد الدنماركي المصري للحوار

مراجعة: أيمن عبد المعطي

رقم الإيداع: 2012 / 18618

نشر وتوزيع



للنشر والتوزيع

+201222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

تتباب الأحزاب السياسية في مصر بين قدرات التأثير وممتلكات التهميتن

المحتويات

7	مقدمة:
14	أولاً: عزوف قطاعات شبابية عن الانخراط بالأحزاب السياسية: الأسباب والدلالات ..
20	ثانياً: حجم مشاركة الشباب في صناعة القرارات والتوجهات السياسية للأحزاب: الأسباب والدلالات ..
29	ثالثاً: تأثير الشباب في عملية صنع القرار: الآليات وحدودها ..
33	رابعاً: التواصل الحزبي مع فئة الطلاب: سبل الإدارة والعوائق ..
39	خامساً: المشاركة الشبابية في الملف الانتخابي: الأولويات والإستراتيجيات ..
43	خلاصة وملاحظات ختامية:
47	ملحق (1) تعريف بالأحزاب السياسية محل الدراسة ..
51	ملحق (2) مقابلتان مع قياديين بحزب النور (يناير 2015) ..
60	الهوامش:

مقدمة:

تتسم، عادةً، عملية التحول من نظام سياسي يتصدره تنظيم سياسي واحد إلى نظام قائم على التعددية الحزبية، بالصعوبة.² إلا أن تواجد الأحزاب السياسية القوية في مثل هذه المراحل الانتقالية يلعب دورًا أساسيًا في ضمان نجاح عملية التحول ذاتها لعدة أسباب نذكر منها: (1) أن تواجد الأحزاب السياسية يمثل فرصة لصناعة قنوات للمشاركة الشعبية والتنظيم الفاعل، لا سيما وإنها تكسر قاعدة اقتصار العمل السياسي على النخبة المقربة للحكم، (2) كما أن هذه الأحزاب السياسية تلعب دورًا مهمًا في تنظيم إرادة قطاعات الشعب المختلفة وبلورتها في شكل برامج حزبية سياسية ومجتمعية منظمة في وقت تتجلى فيه الاختلافات الإيديولوجية والتضارب في المصالح والتوجهات بعد إزاحة النظم السلطوية.³ وبالإضافة إلى ذلك، (3) تلعب الأحزاب السياسية دور الوسيط السياسي بين الحكومة والمجتمع، وذلك من خلال عملها على إعداد القادة والسياسيين الذين من المفترض أن يشكلوا يومًا الحكومة الجديدة متى نجحوا في الانتخابات البرلمانية، أو في حالة عدم وصولهم إلى الحكم، فمن المفترض أن تتولى كوادر هذه الأحزاب مهمة مراقبة أداء الحكومة.

وفي سياق متصل، تشير العديد من الدراسات الخاصة بالتحول من النظم السلطوية إلا إنه في الوقت الذي يلعب فيه الشباب دورًا تاريخيًا في الاحتجاج ضد السلطوية والثورة ضدها، فإن دوره يخفت في المراحل اللاحقة بشكل مباشر لذلك، خاصة حينما يواجه مشكلات التنظيم أي تحويل حركته وتحركاته "الثورية" إلى تنظيمات أو أحزاب قادرة على تفرغ المطالب السياسية بشكل منظم عبر المشاركة في العملية السياسية التقليدية. وهو الأمر الذي شهدناه في دول مثل أوكرانيا وصربيا، وهي دولاً شهدت احتجاجات شعبية، ومحاولات للانتقال إلى نظم أكثر ديمقراطية. وقد لعب الشباب في هذه الاحتجاجات أدوارًا تاريخية، كما كان الحال مع كل من: (1) حركة "أوتبور" الشبابية في صربيا، حيث أشعلت هذه الأخيرة الاحتجاجات الشعبية ضد الرئيس ميلوسوفيتش، ووحدت قوى المعارضة ضده في 2000، و(2)

حركة "بورا" في أوكرانيا، والتي كانت إحدى القوام الرئيسية للثورة البرتقالية في 2004 في مواجهة الرئيس يانكوفيتش.

ولكن على الرغم من ذلك، شهدت المرحلة ما بعد الثورية صعوبات حمة فيما يتعلق بتحول هذه التحركات إلى تنظيمات أي تحولها من الحركة إلى الحزب السياسي. فقد تأسس "حزب أوتبور" قبل أيام من الإعلان عن الدعوة للانتخابات البرلمانية في 23 ديسمبر 2003، وبدأ حملته الانتخابية في 29 نوفمبر 2003، وقدم قائمته الانتخابية من 250 مرشح، إلا أن هذه القائمة لم تحصل سوى على نسبة 1.6% من الأصوات، وهي النسبة التي لم تؤهلها للدخول إلى البرلمان (حيث يشترط الحصول على 5% على الأقل كحد أدنى)⁴. وفي سبتمبر 2004، وعقب ذلك الفشل الانتخابي، تم الإعلان عن دمج أوتبور مع أحد الأحزاب السياسية القائمة كي تنتهي قصتها كحركة منفردة وفريدة. وإذا انتقلنا لحركة بورا في أوكرانيا، فنرى أنها انقسمت في 2005 إلى بورا السوداء (وهي الحركة الأصلية)، وبورا الصفراء التي أصبحت حزب سياسي في 23 مارس 2005.⁵ وتحضيراً للانتخابات البرلمانية في 2006، تحالفت بورا الصفراء مع أحد الأحزاب مكونة "كتلة بي آر بي - بورا"، إلا أن هذا التكتل لم يحصل في انتخابات 2006 البرلمانية سوى على 1.47% من الأصوات، وهي النسبة التي لم تؤهله للحصول، ولو على مقعد واحد، في البرلمان - فتم حل التحالف. وعقب تلك الانجازات المحدودة، أعلن حزب بورا الصفراء أنه لن يشارك في الانتخابات البرلمانية في عام 2012.⁶

وفي مشهد مشابه في مصر رغم الاختلافات المؤكدة، أشعلت مجموعات من الشباب الميسس ثورة 25 يناير رافعة شعار "العيش، الحرية والكرامة الإنسانية". وقد تركزت إستراتيجيات هؤلاء الشباب للمشاركة السياسية - في جزء كبير منها - إثر الثورة على السياسات الشارعية بمعنى النزول إلى الشارع والتظاهر بهدف الضغط على المسؤولين أو السلطة سواء بهدف الاحتجاج أو الضغط لتنفيذ مطالب محددة. فعلياً، نجح الشباب من خلال هذه الإستراتيجية في أن يكون لهم ما يشبه "حق الفيتو" على قرارات سياسية بعينها، فلنذكر مثلاً إجبار التظاهرات المتلاحقة رئيس الوزراء أحمد

الشفيق على الاستقالة في مارس 2011 أو دور السياسات الشارعية في دفع المجلس العسكري بوضع جدول زمني لتسليم السلطة السياسية إلى المدنيين في نوفمبر 2011. ولكن من ناحية أخرى، لم يستطع الشباب أن يترجم أفكاره الاحتجاجية إلى مكاسب في برلمان 2012، كما لم ينجح أحد من مرشحي الرئاسة الأقرب إلى هذه المجموعات الشبابية في الانتخابات الرئاسية (2012). فقد مكنت السياسات الشارعية الشباب من عرقلة ما كانوا يحتجون ضده، لكنها لم تمكنهم بالقدر نفسه من تنفيذ وتحقيق ما يريدونه بالفعل. ولأنهم افتقروا للتنظيم أو للهياكل والشبكات الاجتماعية الداعمة لهم بشكل منضبط، ظلوا دائماً في خانة "رد الفعل"، ولم يستطيعوا الانتقال إلى خانة "الفعل المباشر"، والمشكلة الأكبر هي أن ثمار احتجاجاتهم لم يستفد منها سوى القوى الأكثر تنظيماً التي تمكنت من السيطرة على الأمور لصالحها.

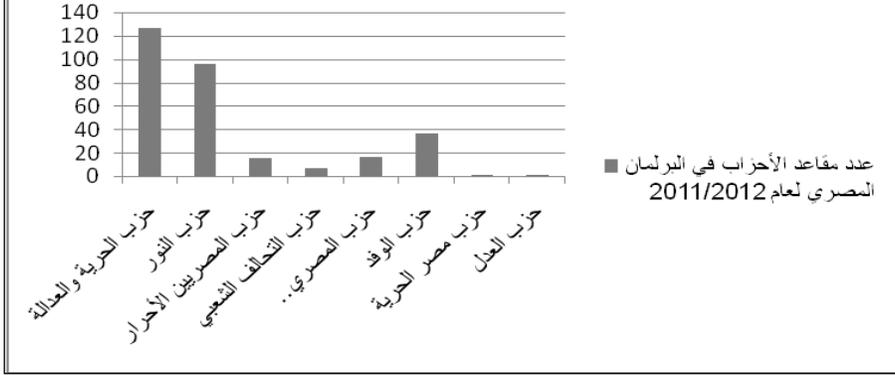
وفي خضم المرحلة الانتقالية، وبعد إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً في 28 مارس 2011 بقانون رقم (12) لسنة 2011 لتعديل بعض أحكام قانون الأحزاب السياسية رقم (40) لسنة 1977⁷، (المعروف بتقييده للحريات الحزبية) ضمنت التعديلات الجديدة تسهيل شروط تأسيس الأحزاب⁸. وهنا، انضم العديد من الشباب إلى عدد من الأحزاب السياسية الجديدة، وذلك وفقاً لموجتين رئيسيتين:

ضمت الموجة الأولى مجموعتين من الأحزاب السياسية: فتكونت الأولى من الأحزاب الشبابية أو الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية على غرار حزب العدل والتيار المصري (تحت التأسيس)، وكل من مصر الحرة والوعي (تحت التأسيس). ولم يخالف هذه الأحزاب الشبابية الحظ في الانتخابات البرلمانية في 2012 حيث حصل كل من حزب العدل وحزب مصر الحرة على مقعداً واحداً لكل منهما. فخلافاً لكل من جماعة الإخوان المسلمين التي تمتعت بتنظيم عمره 80 عاماً، تأسست هذه الأحزاب حديثاً فلم تتمكن من بناء القاعدة الشعبية الكافية للحشد والدعم الانتخابي. كما

أن قلة الخبرة التنظيمية والموارد كانوا من بين أوجه القصور الهيكلية التي منعتهم من الوصول إلى شريحة أوسع من المجتمع.

أما المجموعة الثانية من الأحزاب، فضمنت الأحزاب ذات التنوع الجيلي على غرار الحزب المصري الديمقراطي، المصريين الأحرار، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي وحزب النور السلفي. ورغم أن الأحزاب السياسية المدنية المتنوعة جيلياً حققت نجاحات أعلى من نجاحات الأحزاب ذات الطبيعة الشبابية الجديدة في الانتخابات البرلمانية لعام 2012، إلا إن النتائج التي حققتها كانت أقل بكثير عن تلك التي حققها حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي السابق لجماعة الإخوان المسلمين والذي حاز 127 مقعداً من إجمالي مقاعد مجلس الشعب البالغة 508 مقعداً، أو حزب النور السلفي الذي حاز على نسبة 96 مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان. فقد حاز حزبا المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي على 15 و 16 مقعداً بالترتيب في إطار تحالف الكتلة المصرية. أما حزب التحالف الشعبي فقد حاز 7 مقاعد، من إجمالي 9 مقاعد حصدها إئتلاف الثورة مستمرة، والذي تكون بالأساس من حزب التحالف الشعبي، وحزب مصر الحرية، والذي تمكن من الفوز بمقعد واحد لصالح مرشحه د. عمرو حمزاوي، وحزب المساواة والتنمية، والتيار المصري، وغيرها من الأحزاب الصغيرة. وقد ظهرت الصراعات الجيلية في بعض هذه الأحزاب، ولو بدرجات متفاوتة، حيث اشتكى الشباب من إقصائهم من عملية صنع القرار، خاصة في ظل تعارض مواقفهم مع مواقف الأجيال الأكبر سناً. وهو الأمر الذي دفع بعضهم إلى الاستقالة أو البقاء في الحزب دون أن يكون عضواً عاملاً أو نشيطاً فيه.

عدد مقاعد الأحزاب في البرلمان المصري لعام 2011/2012



أما الموجة الثانية من هذه الأحزاب، فقد تزامنت مع بداية حكم الرئيس مرسي حيث دفعت التحديات التي واجهها الشباب خلال المرحلة الانتقالية إلى تعضيد فكرة الانتقال من الحركة إلى التنظيم. وهنا نشأت عدة أحزاب أو منظمات معبرة بشكل أكبر عن الشباب وعلى رأسها كل من: (1) حزب الدستور، الذي أسسه د. محمد البرادعي، الرئيس السابق لوكالة الطاقة الذرية وأحد رموز التغيير الرئيسية، و(2) حزب مصر القوية، الذي أسسه د. عبد المنعم أبو الفتوح، القيادي السابق بجماعة الإخوان المسلمين والمرشح الرئاسي السابق في الانتخابات الرئاسية لعام 2012 والحاصل على المركز الرابع، بجانب (3) حركة التيار الشعبي التي أسسها حمدين صباحي رئيس حزب الكرامة الناصري، والمرشح الرئاسي الحاصل على المركز الثالث في انتخابات 2012 الرئاسية⁹.

وإثر إزاحة حكم الإخوان المسلمين وجدت المجموعات الشبابية المختلفة نفسها في وضع هيكلي وتنظيمي ضعيف، خاصة وأن تنظيماتهم لم تأخذ فرصة كافية للنمو والبناء، كما وجدوا أنفسهم في إطار سياق سياسي ومجتمعي جديد تعبر عنه علاقات قوى مختلفة عن تلك التي كانت في عهد الرئيس الإخواني، وذلك على النحو التالي: (1) إرادة سياسية واضحة من قبل النظام السياسي لتحجيم حالة السيولة السياسية

التي عرفتها البلاد سابقاً - ولعل إصدار قانون التظاهر بصيغته المقيدة الحالية لحق التظاهر السلمي أبلغ مثال على ذلك، والقمع الذي طال التظاهرات السلمية لمجموعات من الشباب اعتراضاً على هذا القانون. (2) شبكات مصالح تحرك الفضائيات الإعلامية بشكل لا يقبل الأصوات المعارضة للنظام، الشبابية منها على الأخص. (3) رؤية سلبية لقطاعات مجتمعية عديدة للدور السياسي للشباب باعتباره قائم على الاحتجاج المستمر.

وقد كان من الطبيعي أن يدفع هذا السياق إلى اتباع المجموعات الشبابية إستراتيجيات سياسية مختلفة إزاءه كل بناءً على أهدافه، وتقييمه للسياق السياسي، وطبيعة قواعده الاجتماعية. فقد تأسست تحالفات أو حركات شبابية جديدة، بعضها آثر التركيز على السياسات الشارعية التقليدية كوسيلة للاحتجاج على مناخ سياسي لم يعد موات، وعلى النقيض، قرر البعض الآخر، اعتناق منهج الإصلاح التدريجي، من خلال التركيز على الاندماج في العملية السياسية باستحقاقها المختلفة، والشروع في بناء تنظيماهم الحزبية وقواعدها الاجتماعية. وفي هذا الإطار، فإن هذا البحث سيركز على هؤلاء الشباب اللذين آثروا الإستراتيجية الأخيرة، علماً بأن الفئة العمرية موضوع البحث هي تلك الفئة الممتدة من 18-35 سنة، وذلك استناداً إلى دستور 2014 الذي حدد فئة الشباب باعتبارها تلك الفئة ما بين 21 إلى 35 سنة، بحيث نضيف إليها الفئة العمرية من 18 إلى 21 سنة أي فئة طلاب الجامعات لأننا نولي لها اهتماماً خاصاً في هذه الدراسة.

فعلياً، نقطة إنطلاقنا في هذا البحث هي أن الشباب رغم ما يعانونه من صعوبات آنية في ترجمة تطلعاتهم في صورة برامج واضحة، وبلورة أحلامهم بشكل منظم قابل للتحقيق، إلا أن قدرتهم على المثابرة والعمل مع وفي المجتمع هي ضمانة بنجاحهم على المدى الأطول. فلنتذكر مثلاً أن جيل الشباب الثائر في 1968، والذي مني بهزيمة ساحقة في الانتخابات البرلمانية اللاحقة مباشرة لهذه الاحتجاجات في بلد مثل فرنسا، هو الذي يتقلد اليوم مقاليد الأمور هناك، كما في أوروبا بشكل أعم.

في هذا الإطار، فإن الهدف من هذا البحث هو معرفة حجم وقدرة الشباب على التأثير في عملية البناء الحزبي وصناعة القرارات فيه، شكله، وحدوده ومعوقاته لأنها تعطي مؤشراً مهماً على قدرتهم على بلورة تطلعاتهم في شكل بدائل فكرية وتنظيمية من ناحية، كما تعطي مؤشراً مهماً على قدرة الأحزاب -باعتبارها الكيان المؤسسي المخول بإيصال المطالب التغييرية بشكل سياسي منظم- على استيعاب هؤلاء الشباب وتمكينهم من ناحية أخرى. وبشكل أكثر تحديداً، سنتناول بالتحليل النقاط الرئيسية التالية: (1) حجم مشاركة الشباب في صناعة القرارات والتوجهات السياسية للأحزاب، وأسبابه ودلالاته. (2) آليات تأثير الشباب في عملية صنع القرار وحدودها. (3) سبل التواصل الحزبي مع فئة الطلاب وعوائقها. (4) أولويات وإستراتيجيات المشاركة الشبابية في الانتخابات المقبلة. ومع ذلك لن ننسى في بداية هذا البحث تحليل أسباب ودلالات عزوف قطاعات شبابية عن الانخراط بالأحزاب السياسية لأنها تعطي مؤشراً هاماً فيما يتعلق بتوجهات الشباب والتحديات التي تواجه عملية الانخراط في الحياة الحزبية.

وسيركز هذا البحث على تحليل النقاط سابقة الذكر في إطار عشرة أحزاب سياسية -هم موضوع الدراسة- وينتمون إلى الموجتين سابقتي الذكر فيما يتعلق بتأسيس الأحزاب بعد ثورة 25 يناير: حزب العدل، حزب مصر الحرة، الحزب المصري الديمقراطي، حزب المصريين الأحرار، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، حزب المؤتمر، حزب الدستور، حزب مصر القوية، حزب التيار الشعبي، هذا بالإضافة إلى حزب قديم وهو حزب الوفد.¹⁰ أما عن معايير اختيار هذه الأحزاب فهي التالية: (1) مراعاة تمثيل كل من الأحزاب التي نشأت قبيل ثورة 25 يناير والأحزاب التي نشأت بعد اندلاعها، على أن يتم التركيز على الأحزاب التي تعبر عن موجتي تأسيس الأحزاب السياسية بعد الثورة (التي سبق وأن أشرنا إليها)، (2) مراعاة اختيار أحزاب تمثل التوجهات السياسية المختلفة، (3) مراعاة تواجد أحزاب تعبر عن التنوع الجيلي، وأخرى تعبر عن وجود أغلبية شبابية.

أما عن المنهجية المتبعة في هذا البحث لتحليل النقاط سابقة الذكر، فهي تتركز في إجراء 30 مقابلة -بالإضافة إلى مقابلتين مع حزب النور السلفي تم إضافتهما في الملحق رقم (2)-¹¹ أجريت في الفترة ما بين يونيه وأغسطس 2014 (بما يعني أن الأحزاب المؤسسة في الفترة اللاحقة لذلك لم يكن من الممكن ضمها إلى العينة البحثية)، وذلك بموجب 3 مقابلات مع 3 شخصيات من كل حزب يمثل كل منهم 3 مناصب مختلفة بداخل الحزب: (1) عضو في موقع قيادي من الجيل الأكبر، (2) عضو في موقع قيادي من الجيل الأصغر، (3) أحد النشطاء الشباب بالحزب. ويرجع اهتمامنا بالاختلاف الجيلي واختلاف المواقع التنظيمية بالحزب إلى محاولتنا تقديم صورة أكثر دقة وشمولاً للواقع الحزبي. وعلى صعيد آخر، ولتحليل أسباب عزوف قطاعات شبابية عن الالتحاق بالأحزاب، فقد تم إجراء 12 مقابلة مع قطاعات مختلفة من الشباب الرافض للانخراط في الأحزاب السياسية في 5 محافظات مختلفة بموجب محافظتين شماليتين (الإسكندرية والدقهلية)، ومحافظتين جنوبيتين (الفيوم وأسوان)، بجانب العاصمة القاهرة. وقد تم مراعاة اختلاف الاهتمامات عند اختيار هؤلاء الشباب، فمنهم من كان (أو ما زال) مشاركاً في حركات مجتمعية، ومنهم الغير مشارك في أي نشاط مجتمعي. وجددير بالذكر أن هذه المقابلات قد تم إجرائها بالأساس مع فئة الشباب المتعلم سواء إن كان طالبا جامعيا أو خريج جامعة.

أولاً: عزوف قطاعات شبابية عن الانخراط بالأحزاب السياسية: الأسباب والدلالات

تعاني الأحزاب السياسية في مصر من العديد من المشكلات الهيكلية، فلا يزال تمويلها مثلاً خاضع للعديد من القيود. وجددير بالذكر أن التعديلات التي أدخلها المجلس العسكري على قانون الأحزاب السياسية لم تقدم جديداً فيما يتعلق بمعالجة القيود الصارمة على تمويل الأحزاب السياسية وحقها في تنمية مواردها. فقد تجاهلت هذه التعديلات مثلاً مطالب الأحزاب السياسية الخاصة برفع الحظر على حقها في استثمار أموالها في مشروعات تجارية يدار عائدها لأغراض العمل الحزبي، أما الاستثناء الوحيد الذي أقره القانون في هذا الصدد، فهو استثمار أموال الأحزاب في إصدار

الصحف أو استغلال دور النشر والطباعة¹². بالتأكيد، ينتج عن ضعف الموارد المادية والبشرية مشاكل تنظيمية، حيث تفتقر الأحزاب للموارد التي تمكنها من إنشاء مقار تغطي بها أنحاء الجمهورية، كما يمنعها فقر التمويل من توظيف كوادر ذات كفاءة للقيام بالمهام الإدارية والتنظيمية اللازمة للحزب مثل إعداد قواعد البيانات، ووضع خطط للانتشار الإعلامي، وتصوير للفعاليات الجماهيرية. وينتج عن هذه المشاكل التنظيمية مشاكل في التواصل مع الجمهور، الأمر الذي يحدها في إطار نخبوي غير قادر على بناء قواعد اجتماعية حقيقية من ناحية، ويجعلها سهلة الوقوع فريسة الصراعات الداخلية من ناحية أخرى.

ورغم أن الحياة الحزبية قد شهدت طفرة كبيرة، إثر ثورة 25 يناير، إلا أن غياب الشعور بتغير شيء ملموس في الشأن السياسي بشكل عام أو في الشأن الحزبي بشكل خاص نتج عنه مؤخرًا انسحاب الكثيرين من ممارسة العمل الحزبي خاصة من فئة الشباب. وفي هذا الإطار، فإن المراقب لسير المرحلة "ما بعد الثورية" في مصر يدرك أن عملية انخراط الشباب في الأحزاب السياسية عانت من العديد من الصعوبات، فحانق المشكلات الهيكلية التي عانت منها هذه الأحزاب، والتي حدت من فاعليتها وقدراتها على التواصل، لم تكن فكرة الانضمام إلى الأحزاب السياسية جاذبة، بالقدر الكافي، من الأساس لقطاعات واسعة من الشباب، لا سيما وإن كثير منها يعاني من فجوة زمنية وجيلية متمثلة في سيطرة القيادات المسنة على عملية صنع القرار بالأحزاب في حين أن العناصر الشابة تعاني التهميش¹³. وبالنظر إلى العينة البحثية التي تناولتها الدراسة، وبالرغم من عدم تغطيتها سوى لمساحات جغرافية وديمقراطية، واجتماعية محدودة (فهي لم تغط سوى 12 شابًا جامعيًا أو حاصلًا على شهادة جامعية في 5 محافظات)، إلا أنها تعطي مؤشرات أولية مهمة فيما يتعلق بالعوائق التي تحد من رغبة الشباب للالتحاق بالأحزاب السياسية في مصر، ونعرضها كالتالي:

(1) ضعف مصداقية الأحزاب وسيطرة "الشللية" على بعضها، وهو الأمر الذي عبر عنه أحد الشباب بمعضلة فأعلنة الأحزاب الدينية (الإخوان والسلفيين) غير

المقنعة له، وعدم فاعلية الأحزاب المقنعة له: "الأحزاب الفعالة كالأحزاب الدينية لا تمثل الرؤية التي أؤمن بها، ولكن في حالة وجود حزب فعال وله قواعد ويقترَب من قناعاتي، قد انضم إليه"¹⁴. وقد أشار شاب آخر إلى ضعف مصداقية الأحزاب، لأنها، من وجهة نظره، لا تعبر سوى عن مصالح أصحابها وليس عن الصالح العام، الأمر الذي لا يشجع الشباب للانضمام إليها: "الأحزاب المصرية، هشة وضعيفة، ولا تستطيع أن تقدم نفسها كفاعل على الأرض، فهي لا تمثل سوى مصالح مجموعة محددة من الفاعلين على المستوى الاقتصادي"¹⁵. وهو الأمر ذاته الذي عبر عنه شاب آخر بعبارات مختلفة: "سيطرة جيل الشيوخ وبعض العناصر الانتهازية على مقاليد الأمور بالأحزاب، تغييب دور الشباب وعدم وجود رؤية سياسية واضحة، أو بناء تنظيمي فعال لدى الكثير من الأحزاب هي سبب نفوري الرئيسي من الانضمام إليها"¹⁶، وأضاف آخر: "لا أرى دورًا للأحزاب بعد الثورة لأنها ليست سوى مجموعة أفراد يضغطون على السلطة الحاكمة للحصول على مكاسب ومصالح فردية من دون أن يعود ذلك بالفائدة على المجتمع"¹⁷ وأخيرًا أرجع أحد الشباب رفضه الالتحاق بأي من الأحزاب إلى ضعف تأثيرها، فأشار: "لا توجد عوائق أو صعوبات شخصية أو سياسية تمنعني من الانضمام لحزب ولكني لا أرى حزب الآن يمثل رؤيتي كما لم أجد الحزب المؤثر على الساحة السياسية المصرية، كما أن الهياكل التنظيمية وما يدور بداخلها من صراعات بين قياداتها لا تشجعي على الانضمام لحزب ما في الوقت الحالي"¹⁸.

(2) ضعف تواصل الأحزاب مع الشارع وإنصالها عنه، فقد عبر الكثير من الشباب عن مشكلة ضعف تواصل الأحزاب السياسية مع الشارع وعدم قدرتها على تكوين قواعد شعبية عبر القيام بأنشطة محلية ومجتمعية، وهو الأمر الذي بدا واضحًا بصورة أكبر في المقابلات التي تم إجرائها في محافظات الفيوم والدقهلية وأسوان أكثر من العاصمة القاهرة أو المحافظات المركزية كالإسكندرية. فقد أشارت إحدى الشابات من محافظة أسوان مثلاً: "أتمنى أن يكون هناك حزب له أرضية عامة بكافة المناطق، من خلال أكثر من مقر بسيط، ويعرض خدماته للمناطق التي يقيم فيها، ويباشر

أعمال التنمية، ويراقب أعضاء المجالس المحلية في مدتهم وقراهم حتى يستطيع محاسبتهم خاصة فيما يتعلق بالخدمات المحلية".¹⁹

(3) أزمة المعارضة "المستأنسة" وضعف الفاعلية: فقد عبر العديد من الشباب عن تأزمهم مع الروح "الاستسلامية" التي تميزت بها أغلب الأحزاب، وهو الأمر الذي رجح عند بعضهم الانضمام إلى الحركات الشبابية السياسية أو الإنكفاء على العمل المجتمعي ونبذ السياسة. وهو ما عبرت عنه إحدى الشابات بالعبارات التالية: "لم أفكر أبدًا في الانضمام لأي أحزاب سياسية، فأنا لم أجد حتى الآن حزبًا معارضًا قويًا قادرًا على الضغط على صانعي القرار في مصر".²⁰ وأشارت شابة أخرى: "لم أفكر أبدًا في الانضمام لأحزاب سياسية، فأنا لم أجد حتى الآن حزبًا معارضًا قويًا قادرًا على الضغط على صانعي القرار في مصر، فالوضع على الساحة السياسية قبل أو بعد الثورة غير مشجع على الانضمام للأحزاب، لذا فضلت انضمامي للجان الشعبية لأنها أكثر وصولاً للناس، وتفاعلاً مع مشاكلهم".²¹

(4) رفض "القولبة الإيديولوجية" أو الجهل بالتوجهات السياسية المختلفة: فقد عبر العديد من الشباب رفضهم الالتزام بعقيدة أو إيديولوجية بعينها، وهو الأمر الذي تداخل عند العديد منهم مع عدم إلمامهم من الأساس بفحوى هذه الإيديولوجيات من أجل الاختيار بينها، وذلك كما يلي: "لم أفكر في الانضمام لحزب، والسبب في ذلك: إني شخص غير مؤدلج ومنفتح على الأفكار والاختيارات، وربما لست ناضجة حاليًا لتأييد توجهات معينة، وقد يحدث هذا مستقبلًا".²² وهو الأمر الذي عبرت عنه شابة أخرى بمفردات مختلفة: "لن انضم إلى أي حزب سياسي لأنني لست أو من بإيديولوجية معينة أو توجه معين يساعدي على تخيل أو تحديد توجه سياسي محدد، ولكن إن حدث ذلك فأفضل أن يكون اهتمام الحزب الذي سانضم إليه منصبًا بشكل أساسي على القضايا الحيوية في مصر والعالم العربي".²³

(5) رفض "الوصمة" المجتمعية: وهي من الأمور المثيرة للاهتمام لأنها توضح إلى أي مدى أثر المناخ السئ الذي شاب عملية الانتقال الديمقراطي ما بعد الثورة على اختيارات الشباب: "لا أحب أن يؤخذ عني انطباع بسبب الانتماء لحزب

سياسي بعينه. فكثيراً ما يتكون إنطباع سيئ لدى الناس عن قياداته بسبب مواقف معينة قاموا باتخاذها، فيتم تعميم تلك النظرة على كل أعضاء هذا الحزب بلا استثناء. فنحن لم نعتد على ثقافة الاختلاف، ومستمرن كمجتمع في شخصنة الآراء والسياسات".²⁴

(6) **الخوف من القمع أو الانشغال بالحياة الشخصية والعملية:** فقد دفع السياق السياسي الحالي بعض الشباب إلى الخوف من الالتحاق بالأحزاب، وهو ما عبر عنه أحدهم بالعبارات التالية: "فكرت في الانضمام إلى حزب الدستور أو العيش والحرية، غير أنني أقلعت عن الفكرة لأسباب شخصية تتمثل في المخاطرة ومخاوف القمع"²⁵. ولكن جدير بالذكر، أن الأسباب المتعلقة بصعوبة الحياة أو الدراسة أو الانشغال بها كانت من الأسباب المهمة التي مثلت عائقاً أمام الشباب للالتحاق بالأحزاب خاصة في ظل غياب دافع قوي يساعد على مواجهة التحديات سابقة الذكر. ومن اللافت للنظر أن هذا السبب كان أكثر وضوحاً في المحافظات الجنوبية (الفيوم، أسوان) بالمقارنة بالقاهرة والمحافظات الأخرى حيث المستوى المعيشي الأكثر ارتفاعاً، ولكن قطعاً بشكل شديد النسبية.

وعلى صعيد آخر، وبالنظر إلى نفس العينة البحثية، يلاحظ تأثير عاملين على أولويات واختيارات الشباب عندما يتعلق الأمر بالحياة الحزبية:

(1) **البعد الجيلي:** فقد عبر أغلب الشباب عن تفضيلهم للأحزاب ذات الأغلبية الشبابية على غرار حزب الدستور الذي تم ذكره في العديد من المقابلات، وحزب العيش والحرية (تحت التأسيس) وحزب مصر القوية، وذلك لاتخاذهم مواقف معارضة شجاعة وإعطائهم فرصة أكبر للشباب، وهو الأمر الذي عبر عنه أحد الشباب بالعبارات التالية: "أفضل الأحزاب بالنسبة لي هما حزب الدستور، وحزب العيش والحرية؛ بالنسبة للأول، فانتخاباته الداخلية ناجحة وتأتي بأشخاص جيدين مثل هالة شكر الله. أما بالنسبة لحزب العيش والحرية، فقد فكرت من سنة في الالتحاق بحزب التحالف الشعبي غير أن انتخاباته أتت "بعواجز الحزب"، فقام شباب الحزب بتكوين حزب العيش والحرية، وأنا أعرف مجموعة منهم، آراؤهم متزنة

وثورية وإن كانت في بعض الأحيان حادة".²⁶ "وهو ما عبرت عنه شابة أخرى كالتالي: "أفضل حزب الدستور لاعتماده على الشباب في إدارة الأمور بداخله، وتبنيه رؤى لها بعد اجتماعي لحل القضايا، كذلك لاتخاذ قيادته مواقف واضحة من الإسلام السياسي والنظام العسكري".²⁷

(2) **البعد الاجتماعي:** فقد ظهر تأثير هذا الجانب على أغلب الشباب في المحافظات (الفيوم، أسوان والدقهلية) بالمقارنة بالقاهرة والإسكندرية، حيث عكست المقابلات معهم وطأة الحياة اليومية والضغط الاجتماعي والعملية وتأثيرها على عدم اهتمامهم/قدرتهم على الالتحاق بالأحزاب السياسية. كما عكست هذه المقابلات، في المحافظات ذاتها، اهتماما أكبر بضرورة التحام الأحزاب بالشارع عبر المبادرات المجتمعية، حيث ظهر بوضوح الاهتمام بالجانب الاجتماعي وربطه بالجانب السياسي في تعبيراتهم وانتقاداتهم للحياة الحزبية في مصر، وهي الأمور التي لم تظهر بالقدر نفسه في المقابلات التي أجريت مع الشباب في محافظتي القاهرة والإسكندرية، حيث تم تغليب جوانب الكفاءة وعدم القدرة على المعارضة بفأعلة على الجوانب الخاصة بالعلاقة مع المجتمع الأوسع، حتى وإن لم يتم إغفالها بشكل كامل. وهو الأمر الذي يمكن تفهمه إذا عرفنا أن محافظة الفيوم سجلت، وفقاً لتقرير التنمية البشرية في محافظات مصر لعام 2008، أدنى معدلين للناتج المحلي الإجمالي وللتنمية البشرية، من بين محافظات مصر جميعاً بينما سجلت كل من القاهرة والإسكندرية أعلى معدلات التنمية البشرية.²⁸ بالطبع، هذه النتيجة ليست للتعميم، إلا أن ظهور البعد الاجتماعي بهذا الشكل الواضح في المحافظات سابقة الذكر، وفي أوساط فئة الشباب المتعلم، هو خير مؤشر على أهميتها وتأثيرها، خاصة كلما ابتعدنا عن المركز.

ومما سبق يتضح بشكل جلي، إنه بجانب الأسباب الخاصة بمصادرة المجال السياسي وتأثيرها على عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، تبدو الأحزاب السياسية غير جاذبة لقطاعات واسعة من الشباب بسبب عاملين رئيسيين:

أولهما مرتبط بضعف التجربة الحزبية ذاتها في مصر، وانعكاستها التنظيمية فيما يتعلق بعدم قدرتها على دمج الشباب من ناحية، والتواصل مع الشارع الأوسع

من ناحية أخرى، خاصة وأن الأحزاب السياسية الجديدة لم تأخذ فرصتها بعد، حيث لم يمر على تأسيسها أكثر من 3 أعوام.

أما العامل الثاني فيتعلق بالأساس بالطبيعة الجيلية لفئة الشباب، والتي تميل إلى المواقف الأكثر راديكالية عن الأجيال الأكبر، والرغبة في هامش أوسع في استقلالية الحركة والتحرك - وهي أمور لا يبدو أن الأحزاب ذات التنوع الجيلي قادرة على التعامل معها بشكل صحي قائم على الشراكة الجيلية من ناحية، وعلى إحداث نوع من التوازن بين الالتزام الحزبي وحرية التحرك من ناحية أخرى، وهو ما يفسر تفضيل قطاعات شبابية الانخراط بداخل الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية، وإن كان الإسراف في هذا التوجه يهدد بجعلهم مثل "الجيتو" المنغلق على ذاته، وغير القادر على التفاعل مع المجتمع الأوسع والأكثر تنوعًا.

ثانياً: حجم مشاركة الشباب في صناعة القرارات والتوجهات السياسية للأحزاب: الأسباب والدلالات

نعرض في هذا الجزء حجم تواجد الشباب في أماكن صنع القرار في الأحزاب السياسية موضوع الدراسة، كما نقدم عرضاً لمدى مشاركتهم في صناعة البرنامج السياسي للحزب، وذلك بهدف معرفة مدى قدرة الشباب على التأثير على قرارات الحزب وتوجهاته السياسية الرئيسية، وحدودها، ومدى اختلافها وفقاً للتركيبة الجيلية للحزب. وفي هذا الإطار سنقوم بإثبات أمرين هما خلاصة ما توصلنا إليه فيما يتعلق بالعينة الحزبية موضوع الدراسة:

(1) أن نسبة تقلد الشباب المناصب في المستويات التنظيمية العليا وفي أماكن صنع القرار في الأحزاب المعروفة بالتنوع الجيلي على غرار حزب الوفد، المصري الديمقراطي، التحالف الشعبي، ضعيفة حيث تصل النسبة في هذه الأحزاب إلى حوالي 30% في حدها الأقصى كما هو الحال مع حزب المصريين الأحرار، علماً بأن هناك أحزاب من بينهم تفتقر من الأساس إلى تواجد أي من الشباب في مواقع صنع القرار الحزبي مثل حزب الوفد. وهو الأمر الذي يعني وجود مشكلات حقيقية في

عملية دمج الشباب بداخل هذه الأحزاب وتمكينهم الفعلي من عملية المشاركة في صنع القرار. وذلك بعكس الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية على غرار حزب الدستور، العدل، مصر الحرة، مصر القوية، التيار الشعبي، والتي بديهيًا يتواجد فيها الشباب في مراكز صنع القرار وفي المراكز التنظيمية العليا، بما يعني أن عملية تأثير الشباب في صناعة القرار والتوجه السياسي للحزب تظل مرهونة بتواجده في حزب شبابي. وجدير بالذكر، أن هذه النسب الخاصة بتمثيل الشباب هي نسب تقريبية بسبب حالة السيولة التي تنتاب المشهد الحزبي المصري، وما يتعلق بذلك من تجميد عضويات واستقالات وتغييرات مستمرة في الداخلين (إلى) والخارجين (من) هيئات صناعة القرار بالأحزاب أو من الأخيرة بشكل عام.

(2) أما فيما يتعلق بمشاركة الشباب في صناعة البرنامج السياسي للأحزاب، فالأمر مختلف حيث تشترك جميعها، وبغض النظر عن التركيبة الجيلية، في سمة واحدة: تغليب الجانب الفني التكنوقراطي في عملية كتابة البرنامج وصناعته عن الجانب الجيلي، حتى وإن أعطت بعض من الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية (مصر القوية والتيار الشعبي والدستور كمثال) الفرصة للشباب للتطوير البرنامج في مرحلة لاحقة من كتابته (من قبل المختصين والخبراء) - وهو الأمر الذي يعني أن التوجه السياسي للأحزاب ليس محل خلاف جيلي إنما الإدارة التنظيمية لهذه الأخيرة هي موضوع الخلاف والأزمة.

(1) حجم تواجد الشباب في أماكن صنع القرار في الأحزاب السياسية:

لو نظرنا إلى الأحزاب ذات التنوع الجيلي، فنجد إنه في حزب الوفد مثلاً، لا يوجد، من الأساس، أعضاء شباب (18-35) سنة داخل الهيئة العليا للحزب المكونة من 60 عضوًا، وهي المنوطة بوضع السياسات العامة واتخاذ القرارات الهامة للحزب وبناء قواعد اجتماعية له.²⁹ وجدير بالذكر، أن أصغر عضوين داخل الهيئة العليا يصل عمرهم إلى 42 عاما (علمًا بأنه وقت انتخابهم منذ 4 سنوات كان عمرهم بديهيًا هو 38 سنة)³⁰.

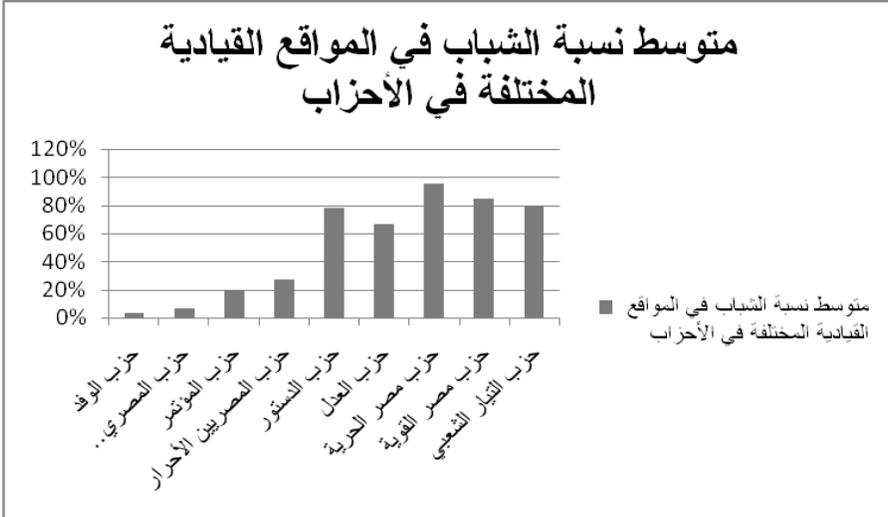
في حزب التحالف الشعبي، احتوت اللجنة المركزية في بداية تأسيس الحزب على 35% من الشباب علمًا بأن الأخيرة هي أعلى سلطة في الحزب (والمسئولة عن اتخاذ القرارات السياسية داخله)، فالقواعد تنتخب المؤتمر العام (الذي كان يجوي في بداية تأسيس الحزب على 40% من الشباب)، والمؤتمر العام ينتخب اللجنة المركزية، والأخيرة تنتخب المكتب السياسي المسئول عن العمل اليومي، وعن تنفيذ قرارات اللجنة المركزية.³¹ وقد انخفض اليوم التمثيل الشبابي في اللجنة المركزية بدرجة كبيرة إثر الانتخابات الداخلية الأخيرة للحزب التي أسفرت عن استبعاد أغلبية الشباب من الأماكن القيادية للحزب في مقابل سيطرة قيادات من الجيل الأكبر عليها -وهو من الأمور التي أدت إثر أزمات داخلية في الحزب إلى استقالة ما يقرب من 200-300 كونوا حزب العيش والحرية (تحت التأسيس). والحقيقة هي إنه لم يتمكن الباحث من الوصول إلى أية بيانات دقيقة عن نسبة تواجد الشباب في اللجنة المركزية نظرًا للتغيرات المستمرة التي عانى منها الحزب مؤخرًا. وفي الحزب المصري الديمقراطي، تحوي الهيئة العليا للحزب المنوطة بصياغة القرارات الإستراتيجية على ما يقرب من نسبة 8% فيما يتعلق بنسبة تمثيل الشباب بموجب ما يقرب من 10-15 شابا من أصل 175 عضوًا في الهيئة العليا، والمكتب التنفيذي المنوط بتنفيذ هذه القرارات وتسيير العمل اليوم للحزب فيحوي على شاب واحد من أصل 20 عضوًا.³² ويجوي المكتب السياسي لحزب المؤتمر على نسبة 20% من الشباب بموجب عضوين من بين 10 أعضاء بالمكتب السياسي، علمًا بأن الأخير هو المنوط بصناعة القرارات السياسية الإستراتيجية الخاصة بالحزب. أما في حزب المصريين الأحرار (بعد دمج حزب الجبهة بداخله)، فتصل نسبة تمثيل الشباب في المكتب السياسي للحزب والمحول بصناعة القرارات السياسية للحزب إلى ما يقرب من 30% بموجب ما يقرب من 5 شباب من أصل 15 عضوًا، ونسبة تمثيل الشباب في الهيئة العليا للحزب المحولة بصياغة القرارات الإستراتيجية للحزب حوالي 25% بموجب ما يقرب من 35 شابا من أصل 140 عضوًا.³³ هذا بالإضافة إلى أن ثلاث لجان أو أمانات من ستة لجان أساسية في الحزب يديرها قيادات شابة: لجنة العمل الجماهيري، لجنة الشباب،

لجنة التدريب والتثقيف، علمًا بأن إستراتيجيات بناء قواعد الحزب الاجتماعية تقوم بها هذه الأمانات أو هذه اللجان في الحزب.³⁴

وإذا انتقلنا إلى الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية، فإنه نظرًا لديموجرافية هذه الأحزاب، نجد إنه في حزب مثل حزب الدستور، والذي يحوي على نسبة شباب تحت سن 35 سنة تقارب الـ65%، أغلبية المناصب القيادية في الحزب يسيطر عليها الشباب سواء في الهيئة العليا المنوطة بصنع القرار، وذلك بنسبة تقترب من الـ75% بموجب حوالي 40 عضوًا من بين 53 عضوًا، أو المكتب السياسي المنوط بصياغة توجهات الحزب السياسية، وذلك بنسبة تصل إلى حوالي 81% بموجب 9 أعضاء من بين 11 عضوًا، حيث يزيد سن رئيس الحزب والأمين العام عن 35 سنة، وهما أعضاء بالمكتب السياسي للحزب.³⁵ هذا بالإضافة إلى أن معظم أمناء المحافظات، وأمناء الأمانات العامة من الشباب حيث تتراوح أعمارهم بين 32 و35 عامًا.³⁶ وفي حزب العدل أيضًا، فإن الشباب يسيطر على عدد كبير من المناصب القيادية في الحزب بنسبة حوالي 66% بموجب 6 أعضاء من بين 9 أعضاء في المكتب السياسي، وحوالي 38% في الهيئة العليا بموجب 13 عضو من 34 عضو، حتى أن أمين تنظيم سنه 25 سنة، والأمين العام للحزب سنه 26 سنة بما يؤكد تواجد الشباب في جميع المستويات التنظيمية للحزب.³⁷ وفي حزب مصر الحرية، فإن الشباب هم الأغلبية في المستويات التنظيمية العليا للحزب، فالهيئة العليا المخولة باتخاذ القرارات المصرية للحزب (12 عضوًا) تتكون بالكامل من فئة الشباب ما عدا د. عمر حمزاوي رئيس الحزب³⁸، أي أن نسبة الشباب فيها حوالي 91%، كما أن المكتب السياسي للحزب بالكامل (المكون من 6 أعضاء) والمخول بصناعة التوجهات السياسية للحزب من فئة الشباب³⁹، فالحزب منذ بدابة نشأته حزب شبابي بل وإنه يعاني من نقص في وجود شخصيات عامة أو ذو خبرة سياسية قديمة.⁴⁰

وفي نفس السياق، فإن الأحزاب التي بنيت على قوام حملات انتخابية بالأساس شبابية، تميزت بوجود قدر كبير من الشباب في مستوياتها التنظيمية العليا وفي مواضع صنع القرار، فكان هذا هو حال حزبي مصر القوية والتيار الشعبي. ففي حزب مصر

القوية، يكاد يحتل الشباب هيكل الحزب بأكلمه، أي أن الشباب يحتلون من أقل المناصب التنظيمية حتى أعلى المستويات، كما أن المستويات التنظيمية العليا للحزب تتراوح فيها نسبة الشباب بين 65 – 70%، مثال على ذلك أمين محافظة السويس البالغ من العمر 24 عامًا.⁴¹ وبشكل عام تمثل الشريحة العمرية الغالبة في جسد الحزب شريحة الشباب، وذلك حتى على مستوى القيادات العليا، حيث تحتوي الهيئة العليا للحزب على 6 أفراد يتجاوزون الأربعين عامًا (قبيل الانتخابات الجارية الآن) من بين 100 عضو، بما يعني أن نسبة تمثيل الشباب فيها تصل إلى 94%، والمكتب السياسي يحوي فقط 3 أفراد عمرهم يتجاوز الأربعين عامًا من بين 12 عضوًا، اثنان منهما من المعينين، أي تصل نسبة تمثيل الشباب فيه إلى حوالي 75%.⁴² والأمر ذاته ينطبق على حزب التيار الشعبي حيث يتواجد الشباب من أول القاعدة حتى القمة بنسبة قد تصل إلى 80% وفقًا لأحمد البحيري عضو لجنة تأسيس الحزب، وإن كانت النسب ليست واضحة بطبيعة الحال طالما ان الحزب لا يزال قيد التأسيس.⁴³



وفي هذا الإطار يمكن أن نرجع ضعف تواجد الشباب في مراكز صنع القرار في الأحزاب ذات التنوع الجيلي إلى سببين رئيسيين:

(أ) **عدم قدرة أو خبرة الشباب في/على النجاح في الحملات الانتخابية داخل الأحزاب**، والذي يرجع بدوره لعدة أسباب منها (1) عدم قدرة الشباب على تحمل الثمن المادي الباهظ الذي قد تحتاجه الحملات الانتخابية للهيئة كما هو الحال في حزب الوفد مثلاً⁴⁴، أو (2) عدم القدرة على منافسة القيادات الأكبر سنًا كما هو الحال في الحزب المصري الديمقراطي والوفد والتحالف الشعبي حيث مزيد من التخوف من الشباب إما لأنه لم يثبت نفسه بعد، أو لأن الثقافة السياسية السائدة قديمًا بداخل عدد من هذه الأحزاب أو لدي من مارسوا السياسة سابقًا كانت صورة ذهنية لديهم فحواها أن الجيل الأصغر غير قادر في أحيان كثيرة على تحمل المسؤولية. فمثلا في المؤتمر العام الأول لحزب التحالف الشعبي وبسبب عدم وجود نوع من التعارف المسبق بين المشاركين في المؤتمر، ظهرت تخوفات من الشباب لأنه لم يثبت نفسه بعد، كما كان الإنطباع السائد هو إنهم لا يمتلكوا الخبرة الكافية أو السمعة الرنانة، وذلك بخلاف الشخصيات الأكبر سنًا - وهي أمور أدت (ولاتزال) إلى ضعف انتخاب الشباب في المواقع القيادية على غرار المكتب السياسي أو اللجنة المركزية أو الهيئة العليا.⁴⁵

(ب) **عدم الرغبة في إعطاء ميزة نسبية للشباب**، فلم يود مثلا حزب المؤتمر إعطاء أي ميزات نسبية فيما يتعلق بتقلد الشباب للمناصب العليا في الحزب، وكان المنطق وراء ذلك هو عدم إعطاء الشباب فرص زائدة على حساب الأجيال الأخرى.⁴⁶ وفي حزب التحالف الشعبي، لم تتم صياغة قواعد اللعبة الانتخابية بشكل يعطي بعض الميزات النسبية للشباب لضمان تمثيلهم في أماكن صنع القرار، وهو الأمر الذي انتهى باستغلال القيادات القديمة لشعبيتها السابقة في محافظات بعينها، فنححت ولم يستطع الشباب المنافسة، وبالتالي، انخفض تمثيلهم بكثافة في اللجنة المركزية إثر هذه الانتخابات.

ومما سبق نستطيع أن نستخلص عدة إشكاليات مفتاحية فيما يتعلق بأزمة ضعف تمثيل الشباب في الأحزاب ذات التنوع الجيلي في مقابل الأحزاب الشبابية، وإنعكاستها على الواقع الحزبي، وبالتالي السياسي في مصر، وذلك كالتالي:

(أ) تعتبر فكرة إعطاء ميزات نسبية للشباب فيما يتعلق بتقلد المناصب العليا (أو كوتا) محددة لهم سلاح ذو حدين: فإذا كانت هذه الكوتا قد تضمن من ناحية وجود تمثيل معقول للشباب في الهياكل العليا للحزب إلا إنها لا تضمن بالقدر ذاته وصول من هم أكثر كفاءة أو شعبية لتقلد هذه المناصب.

(ب) ولكن إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى، نجد أن ضعف تمثيل الشباب في الهياكل العليا للأحزاب ذات التنوع الجيلي ينتج عنه تشبث الشباب، بطريقة ميكانيكية، بالتواجد في الأحزاب الشبابية لأن التواجد فيها يزيد من فرصهم وقدراتهم على التأثير على توجهات الحزب وقراراته، ولكنهم يفاجئون بعد ذلك بأن الأحزاب الشبابية، لأسباب عدة، تفتقر إلى مقومات التأثير على المشهد السياسي -على الأقل في الأمد القصير- فينفض البعض عنها، في مشهد يقترب من الدوران في دائرة مفرغة.

(2) مشاركة الشباب في صناعة البرنامج السياسي للحزب:

سنجد أن الأحزاب السياسية (باستثناء حزبي المؤتمر والوفد) منقسمة إلى مجموعتين فيما يعلق بكيفية صياغة البرنامج السياسي للحزب ودور الشباب فيه والشكل الذي يتخذه هذا الأخير:

المجموعة الأولى، هي التي تميزت بصياغة البرنامج (على الأغلب من قبل خبراء) ثم مشاركة الشباب في مرحلة لاحقة لتطويره. ففي حزب الدستور، تم وضع البرنامج السياسي للحزب من خلال مجموعة القيادات التي كانت مع د. محمد البرادعي في مرحلة تأسيس الحزب في نوفمبر 2012، ثم تم تعديل البرنامج عند تقلد د. هالة شكرالله رئاسة الحزب في يونيو 2014، حيث قامت الهيئة العليا المكونة في معظمها من الشباب بتطوير بعض بنوده.⁴⁷ وفي حزب مصر القوية، انتهت صياغة

البرنامج السياسي للحزب أثناء الحملة الانتخابية لد. عبد المنعم ابو الفتوح، أي من قبل تأسيس الحزب، وذلك من قبل مجموعة من المتخصصين في القضايا المختلفة. ثم مع بداية تأسيس الحزب مباشرة، تم تشكيل المكتب الفني المنوط بوضع السياسات العامة فيما يتعلق بالاقتصاد والصحة والمجتمع وغيرهم، علمًا بأن المكتب الفني من المفترض أن يعمل على أمرين: من جهة، إدارة مدرسة السياسات العامة التي تقوم على تدريب الكادر الحزبي كي يكون برلماني جيد، ومن جهة أخرى، نقد سياسات الحكومة وتقديم بدائل لها. وفعليًا، الشباب هم الأساس القائمين بذلك حتى أن مدير المكتب الفني لديه 34 عامًا فقط، وغيره من أعضاء المكتب يتراوح عمرهم بين العشرينات والثلاثينات.⁴⁸ وبالنسبة لحزب التيار الشعبي، فإن البرنامج السياسي للحزب كان مأخوذًا من برنامج حمدين الانتحابي سواء في الخطوط العريضة للبرنامج على المستوى الاقتصادي الاجتماعي أو حتى في تفاصيل الحلول فيما يتعلق بقضايا التعليم والصحة وغيره، ولكن يعكف الشباب حاليًا على تطويره بصياغة وثيقة سياسية للحزب.⁴⁹ ويتشابه حزب المصريين الأحرار مع هذه الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية فيما يتعلق بصياغة البرنامج من قبل المتخصصين ثم مشاركة الشباب في مرحلة لاحقة في تطويره. فقد تم وضع البرنامج السياسي مسبقًا من قبل خبراء بالحزب منذ إنشائه، ولم يشارك الشباب فيه إلا في طور إعادة تطوير البرنامج. فقد تم مثلًا عمل ملتقى لمناقشة الأربعة ركائز الأساسية والإستراتيجية التي من المفترض أن يقوم عليها الحزب، وهنا تمت الاستعانة بالكثير من الشباب الذين شاركوا في صياغة تلك الركائز.⁵⁰

المجموعة الثانية، هي التي اكتفت بصياغة البرنامج الحزبي من قبل الخبراء المعنيين، والذي كان بين بينهم بعض الشباب. ففي الحزب المصري الديمقراطي، تم وضع برنامج الحزب في أول مراحل إنشائه من خلال لجان الخبراء والمكتب السياسي من دون النظر إلى التركيبة الجيلية المكونة لهذه اللجان،⁵¹ والآن يتم بتحديث البرنامج بنفس الطريقة الفنية اعتمادًا على جمع المعلومات والمقترحات من الأمانات النوعية مثل لجنة الصحة ولجنة التعليم والبيئة وتقديمها للمكتب المختص بالاوراق السياسية لصياغة البرنامج النهائي.⁵² وفيما يخص حزب التحالف الشعبي، فقد تم وضع

البرنامج السياسي للحزب من خلال المؤتمر العام، حيث ساهمت مجموعة من اللجان المتخصصة في وضع البرنامج السياسي بغض النظر عن التركيبة الجيلية المكونة لهذه اللجان، ثم تم إقرار البرنامج في المؤتمر العام. وهذا يعني أن الشباب شاركوا في إقرار البرنامج بما أن نسبة تواجد الشباب في المؤتمر العام اقتربت حينذاك من الـ40%. وفي حزب العدل، تمت كتابة برنامج الحزب بشكل تكنوقراطي من خلال خبراء متخصصين في القضايا المختلفة، وبغض النظر عن التركيبة الجيلية.⁵³ والأمر ذاته في حزب مصر الحرة، حيث تمت صياغة البرنامج السياسي عن طريق متخصصين في مجالات مختلفة، وإن لم يصبح جميعهم أعضاء بالحزب.⁵⁴

أما الوضع في حزبي المؤتمر والوفد فمختلف قليلاً، حيث لم يشارك الشباب في وضع برنامج حزب المؤتمر، لأن الأخير جاء معبراً عن انتقاء بعض المواد من برامج الأحزاب المندمجة في الكيان الجديد "حزب المؤتمر".⁵⁵ وفي حزب الوفد، تم وضع البرنامج السياسي "الحزب الوفد الجديد" عام 1979 حيث استمر العمل به حتى عام 2006، عندما أعلن محمود أباطة -رئيس الحزب آنذاك- باقتراح ورقة عمل لإدخال بعض التعديلات على البرنامج السياسي، وأشرف على هذه الورقة د. وحيد عبد المجيد، ود. علي السلمي، ود. عصام شبحه، وقاموا بإدخال بعض التعديلات عليها. وتناولت هذه الورقة ضرورة تدخل الدولة ضد "الليبرالية المتوحشة"، والدور الاجتماعي للرجال الأعمال، موقف الحزب من حق الاعتصام، قانون التظاهر، قانون الطوارئ، إلا أن الشباب لم يكن لديه دور في هذه التعديلات رغم إنه دوماً طالب بضرورة تغيير اللائحة بشكل يزيد من دوره.⁵⁶

ومما سبق يتضح أن الشباب شارك بشكل أو بآخر في صياغة الأفكار السياسية التي تبنتها هذه الأحزاب السياسية (باستثناء حزبي الوفد والمؤتمر)، أو على الأقل يبدو أن عملية صياغة الأفكار السياسية للحزب عملية اتسمت في مجملها بقدر أكبر من التوافقية والإدماجية، عنه فيما يتعلق بالإدارة التنظيمية لهذه الأحزاب. وهو الأمر الذي يعني أن الأزمة المتعلقة بكيفية دمج الشباب بداخل الأحزاب السياسية هي مشكلة تنظيمية بالأساس وليست فكرية.

ثالثاً: تأثير الشباب في عملية صنع القرار: الآليات وحدودها

نعرض في هذا الجزء الآليات المستخدمة من قبل الشباب للمحاولة في التأثير على صناعة القرار داخل الأحزاب السياسية المختلفة: القانونية منها والاحتجاجية (التظاهر والاعتصام). وسنحاول أن نشرح ونثبت، أن اللجوء إلى وسيلة دون الثانية من جهة، وقدرة تأثير الشباب على صناعة القرار من عدمه من جهة أخرى، ترجع إلى عاملين أساسيين:

(1) ضعف أو قوة هياكل وآليات التواصل والمشاركة الداخلية في الحزب، وهو الأمر الذي يرحح لجوء الأعضاء من الشباب إلى استخدام الوسائل المؤسسية للتواصل بداخل الحزب إذا كانت ميكانيزمات المشاركة الداخلية قوية أو يرحح على العكس من ذلك لجئهم إلى الآليات الاحتجاجية بغية توصيل صوتهم وطلابتهم.

(2) مدى تواجد الشباب في أماكن صنع القرار في الحزب، الأمر الذي يتيح لهم آلية مباشرة للتأثير على صناعة القرار عبر التصويت، ويزيد من فرص القلة المعارضة على استخدام السبل القانونية الداخلية للتعبير عن اعتراضتها، وهو الأمر الذي ينطبق تحديداً على الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية على غرار حزب مصر القوية.

فعلياً تتنوع الوسائل المستخدمة وفقاً لطريقتين وهما: الوسائل المؤسسية والقانونية الداخلية أو طرق التواصل الداخلية للحزب من جهة، والاعتصام والاحتجاج من جهة أخرى، وهو الأمر الذي سنقوم بعرضه كما يلي:

(1) الوسائل المؤسسية والقانونية الداخلية المتبعة للاعتراض والتواصل، وذلك عن طريق عدة وسائل مثل (أ) التواصل المباشر مع الجهات المنوطة بصنع القرارات على غرار الأمانات المعنية بالأمر أو الهيئة العليا أو المكتب السياسي موضوع النزاع داخل الحزب، أو (ب) طلب لقاء للنقاش مع رئيس الحزب، أو (ج) اللجوء لوسائل الضغط المتاحة في اللائحة الداخلية للحزب، فمثلاً في حزب المصريين الأحرار تكفل اللائحة الداخلية للحزب قيام شباب الحزب بإصدار بيان تنديد أو اعتراض على قرار ما باسم الشباب أو طلبة الجامعة مثلاً كوسيلة ضغط⁵⁷. وفي حزب مصر

القوية، إذا اتخذ المكتب السياسي قرارًا لا يرضي جزءًا من أعضاء الحزب فيمكن التواصل مع الهيئة العليا كي تجتمع لمراجعة قرار المكتب السياسي.⁵⁸ فعادة وسائل الاتصال بين أعضاء الحزب والمسؤولين فيه متاحة، وفي العموم لا يوجد صعوبة في التواصل الرأسي بل يمكن أيضًا الوصول لأمين المحافظة عن الحزب، الذي يستطيع بدوره الوصول إلى المكتب السياسي لو استدعى الأمر لتوصيل رأي أو اعتراض.⁵⁹ وتتوقف حدود التأثير في أغلب الأحيان وفقًا لقدرة الشباب داخل الحزب على إيصال صوتهم وقدرتهم على المثابرة.

(2) الاحتجاج والاعتصام، ومن الأمثلة على ذلك فمثلا في حزب الوفد، في الانتخابات البرلمانية لعام 2010، كان هناك قرار من الحزب بالاستمرار في الانتخابات في الجولة الثانية، وهو الأمر الذي رفضه الشباب فقاموا بعمل وقفة احتجاجية مما أدى إلى عودة الحزب عن قراره في الاستمرار.⁶⁰ وفي مشهد من المشاهد -رغم الاختلاف- شهدنا اعتصام العشرات من الشباب في مقر حزب الدستور في يناير 2013 احتجاجا على بعض القرارات التنظيمية بالحزب واعتراضًا على بعض القيادات فيه.

والحقيقة هي أن اللجوء إلى وسيلة دون الثانية من جهة، وقدرة تأثير الشباب على صناعة القرار من عدمه، من جهة أخرى يتوقف على العاملين التاليين:

(1) هياكل وميكانيزمات التواصل والمشاركة الداخلية بالحزب، حيث تدفع قوتها إلى لجوء الأعضاء الشباب إلى الوسائل المؤسسية للتواصل الداخلي أو على العكس، يرجح ضعفها لجوئهم إلى الاعتصام والاحتجاج. وفي هذا الإطار، نعطي بعض الأمثلة المعضدة لهذا الطرح: (أ) كثير من الخلافات التي ظهرت على السطح في حزب الدستور كانت نتيجة غياب لائحة للحزب (وهي المنوطة بتحديد الصلاحيات والاختصاصات والحقوق والواجبات بل وآليات التواصل الفعال)، علمًا بأن الأخيرة ظلت غائبة في هذا الحزب منذ نشأته. وقد أدى ذلك، من ناحية، إلى حدوث اختلاط في الاختصاصات والصلاحيات، ومن ناحية أخرى، دفع إلى غياب صيغ فعالة للمشاركة الشبابية الداخلية في الحزب. وهي كلها أمور تطورت فيما بعد

إلى إنفجار نزاعات واحتجاجات داخلية قادها الشباب في مواجهة الجيل الأكبر من القيادات. (ب) الأمر ذاته تكرر في حركة التيار الشعبي التي تأسست على قوام حملة حمدين صباحي الرئاسية، وهو ما دفع مؤسسي حزب التيار الشعبي الشاب إلى صياغة لائحة حزبية لتحديد الصلاحيات والاختصاصات،⁶¹ لا سيما وأن تأسيس حركة التيار الشعبي ومن بعده حزب التيار الشعبي على قوام حملة انتخابية سابقة خلق العديد من الأزمات التنظيمية بين المشاركين الأوائل في الحملة من ناحية، والمنضمين الجدد إلى الحركة أو الحزب من ناحية أخرى، وكيفية استيعاب المجموعتين بشكل متساو وبدون تمييز. (ج) كما أدى عدم وجود آلية تواصل فعالة في الحزب المصري الديمقراطي بين الشباب من جهة، والقيادات من جهة أخرى، إلى قيام العديد من النزاعات بالحزب، علمًا بأن حلقة الوصل الوحيدة بين الشباب والهيئة العليا تمثلت فقط في أمين الشباب عضو الهيئة العليا.⁶² صحيح إنه لم تحدث اعتصامات داخل الحزب لكن غياب آليات تواصل فعالة دفعت إلى انسلاخ مجموعة كبيرة من الشباب الأعضاء في الحزب لتكوين منظمة "شباب ديمقراطي اجتماعي" (شدا) كمنظمة شبابية تابعة في أفكارها للحزب لكن مستقلة عنه تنظيميًا. وجدير بالذكر، أن هذا الطرح لم يتم تفعيله لعدم موافقة الهيئة العليا للحزب عليه، مما أدى إلى انسلاخ جزء من هؤلاء الشباب خارج الحزب، وتحول جزء آخر منهم إلى أعضاء غير فاعلين به.⁶³ كما أدى غياب صيغة للتواصل الفعال بين الشباب والمسؤولين بالحزب إلى تفاقم الخلاف السياسي المتمثل في رفض الشباب دعم الحزب للسياسي في الانتخابات الرئاسية الماضية. ورغم قرار الهيئة العليا بترك الحرية للأعضاء فيما يتعلق بدعم أي من المرشحين الرئاسيين إلا أن الحزب واجه حملة من الاستقالات الشبابية الجماعية. (د) وقد تكرر أمر مشابه لذلك في حزب المؤتمر، حيث أدى ضعف قدرة الشباب على مواضع صنع القرار بالحزب - بسبب غياب آليات كافية للتواصل والتأثير - إلى انسلاخ جزء غير صغير من الأعضاء الشباب من الحزب، وسعي البعض منهم إلى تكوين حزب جديد.

ومن الجدیر بالإشارة إلى أن المقارنة بين الأحزاب ذات التنوع الجيلي ذو التوجهات اليمينية مثل حزب المصريين الأحرار، والتي لا تعاني من مشكلات كبيرة في

دمج الشباب، وتلك ذو التوجهات الأكثر يسارية على غرار حزبي المصري الديمقراطي والتحالف الشعبي، والتي تعاني من مشكلات أكبر في هذه المسألة، يمكن أن تضيف لنا عنصرًا أو بعدًا ثالثًا مكمل للتحليل الذي قدمناه أعلاه. فرغم أن قوة ميكانيزمات التواصل الداخلي بداخل هذه الأحزاب، تظل عاملاً محددًا بشكل أساسي لاختيار الشباب اللجوء إلى الأساليب المؤسسية للاحتجاج من عدمه، إلا إنه من ناحية أخرى، تلعب توجهات هؤلاء الشباب ذاتها دورًا مهمًا في اختياراتهم أو تصرفاتهم عند الاختلاف أو الشعور بالتهميش. ففي حين يميل الشباب الأكثر يمينية إلى الحلول الإصلاحية بداخل الحزب (كما في خارجه)، يميل الشباب ذو الميول الأكثر يسارية إلى الحلول الأكثر راديكالية في التعامل مع المشكلات الداخلية.

(2) مدى تواجد الشباب في أماكن صنع القرار بالحزب، وهو الأمر الذي يتيح لهم آلية مباشرة للتأثير على صناعة القرار عبر التصويت، ويدفع القلة المعارضة إلى محاولة توصيل اعتراضاتها عبر السبل القانونية الداخلية. وينطبق ذلك تحديدًا على الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية على غرار حزب مصر القوية، وحزب العدل وحزب مصر الحرة. وفي هذا الإطار، نقدم بعض الأمثلة المعضدة لذلك: (أ) في حزب مصر الحرة مثلاً، الشباب هم صنّاع القرار لأن الحزب بالأساس هو حزب شبابي، وحجم أعضائه صغير، مما يتيح مساحات واسعة للتواصل بين الأعضاء والهيئة العليا، وبالتالي قليلاً ما يشهد الحزب خلاف حاد والاستقلالات فيه محدودة.⁶⁴ (ب) وفي حزب العدل، توفر مشاركة الشباب في اللجان النوعية للحزب آلية للتأثير على صناعة القرارات عبر المشاركة في الجانب الفني المتعلق بها.⁶⁵ (ج) وبالتأكيد الأمر نفسه ينصب على حزب مصر القوية الذي يتميز بوجود آليات فعالة للتواصل بجانب تواجد قوي للشباب في أماكن صنع القرار نظرًا للديمقراطية الحزب كما سبق وأن أشرنا. (د) الأمر نفسه في حزب الدستور، ولكن بدرجة أقل حيث لا يزال الحزب يعاني حتى يومنا هذا من النزاعات الداخلية نظرًا للمشاكل الهيكلية التي عانى منها منذ لحظة تأسيسه والتي لم تنجح الانتخابات الداخلية في معالجتها سوى بشكل جزئي ومحدود. بالتأكيد، تتواجد اليوم نسبة كبيرة من الشباب حاليًا وفعليًا بداخل مراكز صنع القرار بالحزب بعد إجراء الانتخابات الداخلية الجديدة في يونيو 2014، مما يمكنهم من

التأثير في عملية صنع القرار واللجوء إلى الوسائل القانونية حين الحاجة للاعتراض. ولكن من ناحية أخرى، الانضباط الجزئي للوسائل التواصلية بالحزب لم يمهأ أبداً النزاعات حتى يومنا هذا حيث تتجدد الأخيرة ليس فقط بتجدد الأحداث السياسية (مثل الانتخابات الرئاسية لعام 2014، والموقف من مساندة أحد المترشحين من عدمه)⁶⁶ بل أيضاً بسبب المسائل التنظيمية الداخلية التي دوماً ما تتجدد الأزمات الداخلية وتفجرها.

ومما سبق يتضح بشكل جلي، أن غياب هياكل وميكانيزمات التواصل في الأحزاب السياسية ذات التنوع الجيلي هي من الأمور الرئيسية التي تتسبب في خلق النزاعات بداخل هذه الأحزاب. ورغم أن هذه الأخيرة يتعامل معها الكثيرون باعتبارها أزمات جيلية إلا إنها في الحقيقة ليست سوى نتاج لأسباب هيكلية أكثر منها جيلية، أي نتاج ضعف آليات التواصل الرأسي الفعال بداخل هذه الأحزاب، حتى وإن أشتدت وطأتها وحميت بسبب الميول الأكثر راديكالية لدى الشباب المنتمي إلى الأحزاب ذو التوجهات الأكثر يسارية.

رابعاً: التواصل الحزبي مع فئة الطلاب: سبل الإدارة والعوائق

في هذه الجزئية، نتناول بالتحليل، من ناحية، الكيفية التي يتم بها إدارة الملف الطلابي في الأحزاب المختلفة ودلالات ذلك، ومن ناحية أخرى نتناول العوائق التي تواجه هذه الأحزاب في تجنيد الطلبة وصناعة حركات طلابية فعالة وقوية. وسنثبت من خلال هذا العرض: (1) أن إدارة الملف الطلابي تتم وفقاً لطرق مختلفة من حزب لآخر بحيث تختلف درجة الخصوصية الموكلة للملف الطلابي ودرجة الاستقلالية الموكلة للحركة الطلابية. وإنه، بشكل عام، يزداد الاهتمام الموكل لمكاتب الطلبة أو للحركة الطلابية من ناحية، وهامش الاستقلالية الممنوح إليهم من ناحية أخرى، كلما صارت التركيبة الجيلية أكثر ميلاً إلى عمر الشباب في الحزب - وهو الأمر الذي ينتج عنه زيادة فأعلنتها، وبالتالي، نجاحتها على الصعيد الانتخابي. (2) إنه بجانب العوائق الذاتية التي تعيق العمل الطلابي من قصور في التمويل وصراعات داخلية.. إلخ، يعتبر

السياق السياسي والقانوني التضيقي الراهن من ناحية، والقمع الأمني الحالي من ناحية أخرى، هو العائق الأكبر فيما يتعلق بتجنيد الطلبة.

(1) إدارة الملف الطلابي وإستراتيجيات التواصل:

لو نظرنا إلى كيفية إدارة الملف الطلابي في الأحزاب ذات التنوع الجيلي سنكتشف، أن الخصوصية والاستقلالية المؤكدة للحركة الطلابية بداخل هذه الأحزاب محدودة نسبيًا. فنجد إنه في حزب المؤتمر مثلاً، لا يوجد من الأساس مكتب للطلبة بل يندرج الطلاب تحت لواء اتحاد شباب الحزب، خاصة وأن الحزب بشكله التجميعي الحالي عمره عام واحد⁶⁷. ويعني ذلك أن الحزب -بشكل ما- لا يولي للملف الطلابي خصوصية خاصة بل يتعامل معه باعتباره ملف كباقي الملفات التي يعمل الحزب عليها وبها. أما بالنسبة لأحزاب الوفد والمصري الديمقراطي بالإضافة إلى حزب العدل، فإن المكتب الطلابي هو جزءاً من الأمانة الخاصة بالشباب في الحزب، بحيث يهتم المكتب بمشاكل الطلاب داخل الجامعة مثل أسعار الكتب، اللائحة، الأسر الطلابية الخاصة بالحزب بالجامعات، انتخابات الاتحاد. وبالتالي، ينبثق هذا المكتب من أمانة الشباب التي تعتبر نقطة الوصل في نقل أفكار الطلبة ومطالبهم إلى المكتب السياسي أو الهيئة العليا للحزب أي أماكن صنع القرار بالحزب. وإذا كانت هذه الصيغة تولي اهتمام أو خصوصية أكبر لملف الطلاب بوضعه داخل أمانة الشباب إلا إنها لا تمنحه حرية الحركة والقرار فيما هو خارج أمانة تنظيم الشباب الحزبية، وهو الأمر الذي يعني في النهاية إعطاء، من جهة، استقلالية أو هامش حركة محدود للحركة الطلابية، ومن جهة أخرى، يحد من خصوصية الملف الطلابي فيما يتعلق بآليات إدارته وتفعيله. ولو انتقلنا لحزب التحالف الشعبي، فنجد إنه لا يوجد فيه من الأساس مكتب للطلاب. فكما أشرنا سابقاً، كانت الفكرة في الأساس تقوم على أن يكون كل من الطلبة والشباب أعضاء في اللجنة المركزية العليا من دون أن يكون هناك أمانة خاصة للشباب، وهو الأمر الذي كان من المفترض أن يعطي نوعاً من التساوي الجيلي فيما يتعلق بالقدرة على المشاركة في صنع القرار، إلا أن هذا الأمر تغير إثر الانتخابات الداخلية في الحزب حين نجحت القيادات الأكبر سنًا فيها

واستبعد الشباب من أماكن صنع القرار. وفي كل الأحوال، فإن غياب مكتب خاص بالطلاب واعتباره ملقاً من ضمن ملفات أخرى يديرها الحزب يحد من هامش الخصوصية والاستقلالية الطلابية بالحزب.

وفي المقابل، لو انتقلنا إلى الأحزاب الشبابية، نجد أنها تمنح طلابها اهتماماً خاصاً لأنها تتعامل مع الحركة الطلابية باعتبارها مخزنها الاجتماعي والمجتمعي الرئيسي، وأداتها لمفرخة القيادات المستقبلية سواء في الانتخابات المحلية أو النقيابية (أو في المستقبل البرلمانية). وهو ما عبر عنه أحد قيادات التيار الشعبي كالتالي: "الحركة الطلابية هي المفزة الحقيقية للعمل السياسي، كما أنها تعطي القدرة على الاختلاط بالناس المختلفة وتعطي مساحة للعمل مع طبقات وأفكار مختلفة، فالجامعة هي بمثابة مجتمع مصغر، والخبرة دائماً تأتي من خلال ذلك، في تنظيم ليس لديه قاعدة طلابية لا ينجح، والعكس الصحيح".⁶⁸ وفي هذا الإطار، نجد أن هذه الأحزاب تمنح لطلابها هامشاً أوسع من الاستقلالية والحركة. ففي حزب الدستور، يوجد مكتب طلابي يتابع العمل الطلابي بشكل منفرد، بحيث تتم إدارة الملف الطلابي داخل الجامعات من خلال "أسرة الميدان" وتتم إدارة أسرة الميدان من خلال المكتب الطلابي في الحزب. وبالتالي نجد إنه في كل جامعة يوجد مكتب للطلاب يتم انتخابه من القاعدة الطلابية وهذا المكتب يتعامل مباشرة مع أمانة المحافظة.⁶⁹ وترجع هذه التركيبة الإدارية التي تمنح خصوصية أعلى في عملية إدارة الملف الطلابي إلى ثلاث أسباب رئيسية: (1) ديمجرافية الحزب المكونة بالأساس من الشباب، الأمر الذي منع إدراج هؤلاء الطلاب في أمانة الشباب، (2) تفضيل القيادات في الحزب أن تتجه أمانة الشباب للعمل السياسي العام بدلا من الاهتمام والتخصص في بمشاكل الطلاب فقط، خاصة وأن هذه الفئة العمرية لديها مشاكل مختلفة أو إضافية عن/إلى المشاكل السياسية العامة،⁷⁰ (3) الاهتمام الخاص الذي سيوليه الحزب لمشاكل الطلاب من شأنه مساعدة الحزب على جذب وتجنيد المزيد من الشباب الذي يتوافق فكره مع حزب الدستور.⁷¹ وفي حزب التيار الشعبي، يوجد مكتب للطلاب يتمتع بالاستقلالية الكاملة فيما يتعلق باتخاذ القرارات والحركة عن الهيئة التنظيمية العليا.⁷² وفي حزب مصر الحرة، فهناك حركة طلابية، تتمتع بقدر من الاستقلالية في صنع القرار والتحرك

على الأرض، كما أن هناك محاولات حالية لزيادة استقلاليتها، وإن كانت حتى هذه اللحظة تابعة تنظيميًا لأمانة التنظيم.⁷³ أما حركة طلاب مصر القوية، فهي التي تحظى بأعلى مستوى من الاستقلالية. فهي حركة طلابية منفصلة ماليًا وإداريًا عن الحزب، وإن شاركته الخط الفكري الرئيسي. والحقيقة هي أن السبب الأساسي لتمتعها بهذا القدر من الاستقلالية يرجع إلى طريقة نشأتها: حيث تكونت هذه الحركة قبل تأسيس الحزب ذاته عن طريق اللجان الطلابية المشاركة في حملة د. عبد المنعم أبو الفتوح الرئاسية داخل الجامعات في 2012. وبالتالي، جاء تأسيس هذه الحركة سريع للغاية لأن هيكلها كان موجودًا بشكل مسبق في الجامعات. وقد اعتمدت هذه الحركة النسق اللامركزي في الإدارة بداخلها، وأجريت مؤخرًا انتخابات داخلية في جميع مستوياتها.⁷⁴ ويقوم الحزب بدعم حركة مصر القوية إلا أنه لا يتدخل في شعورها أو في القرارات الصادرة عنها.⁷⁵

ومما سبق يتضح بشكل جلي أن هناك علاقة تكاملية بين التركيبة الجيلية للحزب، وقدر الاستقلالية الممنوحة للحركة الطلابية من ناحية، ومقدرة الأخيرة على الفاعلية والنجاح من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي برهنت عليه انتخابات الاتحادات الطلابية الماضية في فبراير 2013. فرغم أنه من الصعب التمييز بين النسبة التي حصل عليها كل حزب بشكل مستقل نظرًا لدخول عدد كبير من طلاب الأحزاب في تحالفات سياسية جمعتهم، إلا أنه لا يزال من المؤكد أن طلاب حزبي الدستور ومصر القوية قد حصلوا على أعلى النسب في هذه الانتخابات بعد طلاب جماعة الإخوان والمستقلين.⁷⁶

(2) عوائق التجنيد الطلابي:

تشارك معظم الأحزاب نفس الوسائل فيما يتعلق بالتواصل والتجنيد الطلابي، وتتركز فعاليات الأسر الطلابية التابعة للأحزاب في الجامعات على الجانب الخدمي والاجتماعي (كالمساعدة في توفير الكتب الجامعية بأسعار رمزية، تقديم خدمات للطلبة فيما يتعلق بإقامة الدورات الخاصة بالتنمية البشرية والعلمية والمهنية) والجانب الثقافي (إقامة المعارض الفنية، والمسرحيات، الرحلات الجامعية)، هذا بالإضافة إلى

الجانب السياسي (تنظيم الندوات السياسية، والدورات التثقيفية)، ولكن بالطبع يتم ذلك حاليًا في أضيق الحدود، أي حينما لا يقابل الطلبة إعتراض مباشر فيما يتعلق بتنظيمها، وذلك نظرًا لحظر الأسر الطلابية ذات الظهر الحزبي وبالذات تلك التابعة لحزبي الدستور (أسرة الميدان) ومصر القوية (أسرة الكلمة كلمتنا)، والتي عرفت على مدار عام مضى بفاعليتها وتحركاتها المشهودة على الصعيد السياسي. والحقيقة هي أن عملية تنظيم هذه الأنشطة والفعاليات بهدف التجنيد من ناحية، وتفعيل الحركة الطلابية من ناحية أخرى، تواجه العديد من العوائق، نقسمها إلى داخلية وخارجية، ونعرضها كما يلي:

(1) العوائق الحزبية الداخلية:

ومن أهمها نسرد، (أ) العوائق الإدارية والتواصلية بداخل الأحزاب، حيث أن الملف الطلابي في بعض الأحزاب ليس سوي جزءًا من أمانة الشباب - كما سبق وأن أشرنا- الأمر الذي لا يعطي هامش الاهتمام المطلوب، ولا يوفر آلية للتواصل الداخلي بصناع القرار فيما يتعلق بالملف الطلابي، وهو من الأمور التي دفعت مجموعة من الشباب في الحزب المصري الديمقراطي إلى إنشاء منظمة شبابية منفصلة عن الحزب "منظمة الشباب الديمقراطي" (شدا) -التي نوهنا عنها سابقًا- حتى يكون للطلاب ملف خاص بهم داخل هذه المنظمة. فقد كانت إحدى أهدافها هو التواصل مع الطلاب من سن 16 سنة، وعمل برامج تدريبية وتثقيفية لهم، بهدف صناعة حركة طلاب قوية بدل من الحركة الطلابية الضعيفة في الحزب.⁷⁷ (ب) الخلافات الفكرية، والتي برزت بشكل واضح على السطح بعد 30 يونيو، حيث انتشرت مظاهرات طلاب الإخوان وغيرهم من طلاب الحركات الحزبية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى اختلاف المواقف بين جيل الشباب خاصة من الطلاب المؤيدين للتظاهر من جهة، والأجيال الأكبر الغير مؤيدة للتظاهر من جهة أخرى، وهو الأمر الذي ظهر في أحزاب مثل المصري الديمقراطي والتحالف الشعبي. وكانت هذه الخلافات من الأسباب التي دفعت جزء كبير من الطلبة لترك الحزب.⁷⁸ وجددير بالذكر، أن هذه الخلافات قد اخترت أيضًا جيل الشباب نفسه، خاصة الطلبة من

بينهم، حيث انقسموا - كما حدث في حزب المصريين الأحرار مثلاً - إلى فريقين: الفريق الأول يؤيد التعامل الأمني داخل الجامعة، لأن من وجهة نظره، التعامل بالعنف من قبل الطلبة لا بد وأن يُعامل بالعنف المقابل، أما الطرف الثاني، فقد رأى إنه من غير الواجب دخول "الزبي الميري" داخل الجامعات من الأساس، وأن في ذلك عودة "للنظام القديم" والتضييق على الحريات. ومن المؤكد أن هذه الخلافات في وجهات النظر سواء أن اتخذت شكل أزمت جيلية أو انتشرت بين أبناء الجيل الواحد، فهي تمثل عائقًا حقيقيًا لصناعة حركة طلابية حزبية قوية.⁷⁹ (ج) نقص التمويل، لتنفيذ المشروعات والبرامج التدريبية وغيرها من الخدمات والأنشطة الخاصة بالطلبة.

(2) العوائق الأمنية والقانونية الخارجية:

(أ) العوائق القانونية، فاللائحة الطلابية الحالية تمنع العمل السياسي في الجامعة، الأمر الذي لا يساعد طلاب الأحزاب على عمل ندوات تعريفية بأحزابهم، وتوجهاتها السياسية مثلاً.⁸⁰ حتى أن أسر الميدان (حزب الدستور) منعت بعض فعاليتها في بعض الجامعات، ولم يتم إعطائها التصاريح اللازمة لعدد من ندواتها.⁸¹ (ب) العائق الأمني، فازدياد وتيرة القمع داخل الجامعات، وخارجها تجعل الطلبة (وحتى الناشطون يتخوفون من المشاركة في الحياة السياسية)، هذا بجانب الإحباط واليأس الذي أصاب قطاعًا واسعًا من الشباب من جراء الأوضاع السياسية الراهنة. وهو ما عبر عنه أحد القيادات في حزب مصر القوية كالتالي: "يمكنني أن أصف الوضع الآن "بجمهورية الخوف"، فعلى سبيل المثال حينما يحجز حزب مصر القوية قاعة في أحد الفنادق ليعقد مؤتمرًا ثم يرفض الفندق، لا يعني هذا بالضرورة أن الأمن أجبره على ذلك، ولكن حالة الخوف المسيطرة تجعل الناس تؤثر الابتعاد عن المشاكل، وتلك الأجواء لا تصنع تفاعل حي لأن الناس تكون متخوفة حتى من التجمع والتنظيم.⁸²

فمما لا شك فيه أن السياق السياسي القمعي الحالي له بالغ الأثر على عملية التجنيد الطلابي، خاصة وأن العوامل الداخلية السلبية الخاصة بالأحزاب كانت دومًا موجودة، ومع ذلك استطاعت الحركات الطلابية تكوين نفسها وتحقيق بعض النجاحات الانتخابية، وهو الأمر الذي يزداد صعوبة حاليًا

خامساً: المتشاركة الشبابية في الملف الانتخابي: الأولويات والإستراتيجيات

في هذا الجزء، سنعرض لإستراتيجية الأحزاب السياسية فيما يتعلق بمشاركة الشباب في الانتخابات المقبلة (البرلمانية والمحلية). وسنركز في هذه الجزئية بصفة خاصة على: (1) الدوافع والأسباب الكامنة وراء اهتمام الأحزاب السياسية، الشبابية منها بالأساس، بهذه الانتخابات. (2) الإستراتيجيات المختلفة التي تتبعها هذه الأحزاب للتحضير لمشاركة شبابها في الانتخابات المحلية لأنه -بجانب ضبابية السياق السياسي الراهن فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية المقبلة- ما زالت مشاركة الشباب في هذه الأخيرة، من الأساس، خارج نطاق الأولوية القصوى لهذه الأحزاب. وفي هذا الإطار، سنتناول بالعرض والتحليل تركيز الأحزاب السياسية، باختلاف تركيبها الجيلية، على موضوعين أساسيين متعلقين من جهة، بالمشاركة في الانتخابات المحلية، ومن جهة أخرى، ببناء القواعد الاجتماعية للحزب وهما: الدورات التثقيفية من ناحية، والمشروعات المحلية من ناحية.

فعلياً، نجد أن أغلبية الأحزاب تولى أهمية واضحة للانتخابات المحلية المقبلة، وإن كانوا يعانون من عدم الوضوح بسبب عدم صدور القانون الخاص بالمحليات. وفيما تولى الأحزاب ذات التنوع الجيلي أهمية للانتخابات البرلمانية فتعمل جاهدة على صياغة وضبط التحالفات الانتخابية واختيار المرشحين، تركز الأحزاب الشبابية جهودها بالأساس على الانتخابات المحلية لسببين: (أ) ضعف فرصهم في الانتخابات البرلمانية نظراً لاحتياج الأخيرة مزيداً من الدعم المالي، وإلى شخصيات معروفة ولها قدر من الخبرة السياسية، وهي أمور تتوافر بصعوبة لدى الشباب أو الأحزاب الشابة بصفة عامة، وهو الأمر الذي تزيد وطأته في ضوء قانون مجلس النواب لعام 2014 حيث حدد الأخير نسبة مقاعد النظام الفردي بحوالي 74% ومقاعد نظام القائمة المغلقة بـ 21%، وهو الأمر الذي يزيد من سيطرة العصبية والقبليات من جهة ورأس المال من جهة أخرى، (ب) تعاملهم مع الانتخابات المحلية باعتبارها فرصة في ذاتها لبناء الحزب وقواعده الاجتماعية. وهو ما عبر عنه أحد قيادات حزب مصر القوية

بالعبارات التالية: "نحن ننظر للمحليات على أنها من أهم أسس التغيير. ومع ذلك لا يتم تسليط الاهتمام عليها رغم أنها قد تكون أهم من مجلس الشعب لأن التفاعل المباشر مع الناس في الشارع يكون من خلالها بالأساس. لذا، ننوي المشاركة في المرحلة القادمة في الانتخابات المحلية لأننا لا بد وأن نبدأ من الأسفل، من الشارع، لنكون أداة للتغيير من المستويات الأدنى، فنصل من خلالها لانتخابات مجلس الشعب ومجلس الوزراء".⁸³ وفي الجمل تركز الأحزاب جميعها على ضرورة ضخ الشباب ومساندتهم وتدريبهم لخوض الانتخابات المحلية، أما فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية فأغلبية الأحزاب ستكتفي بوجود الشباب في القوائم، وفقاً للنسبة المحددة لهم ولا يوجد اهتمام كبير لخوضهم الانتخابات البرلمانية على المقاعد الفردية إلا في حالات توافر شعبية وخبرة سياسية لشباب بعينهم في دوائرهم.

وحدير بالذكر، إنه يمكن اعتبار الاهتمام بالانتخابات المحلية (وغيرها من الملفات الانتخابية) -والتي تأتي اليوم إثر تركيز العديد من الأحزاب الشابة على السياسات التشريعية سابقاً- نتيجة تفاعل هذه الأخيرة مع عدة عوامل شجعت على هذا المنحى: (1) تغير المناخ السياسي بما لا يعرض الشباب المتظاهر فقط للقمع بل يخلط بين أجنادهم السياسية وأجندة الإخوان المسلمين الخاصة، (2) استفزاز التظاهرات المستمرة لقطاعات واسعة من مواطنين، فضلاً عن عدم قدرة هذه التظاهرات على إحداث تغييرات هيكلية في نمط الإدارة أو الحكم، وهو ما عبر عنه أحد قيادات حزب التيار الشعبي مستخدمًا العبارات التالية: "على مدار الـ3 سنوات كان التكتيك الأفضل هو النزول للمظاهرات وحشد المليونيات. لكن حدث اليوم للمجتمع المصري حالة تشيع ثوري ولم يعد الشارع متقبلاً للمظاهرات مثلما كان الوضع سابقاً. فيجب علينا أن نستمع إلى مطالب الشارع ونحققها، والآن المطلب الجماهيري هو أن تقل المظاهرات، ولكن لا بد وأن يزداد في المقابل التحرك الجماهيري بفكرة المبادرات المجتمعية والمحلية"⁸⁴. (3) إدراك هؤلاء الشباب أن إحداث إصلاحات أكثر جذرية في بنية النظام وفي علاقة الدولة بالمجتمع يتطلب بناء شبكات وقواعد اجتماعية أقوى على الأرض، وانتزاع مساحات أكبر في المجال العام والسياسي حتى لو بشكل متدرج، عبر المشاركة في العملية السياسية والانتخابية. وهو ما عبر عنه أحد قيادات حزب

الدستور بالعبارات التالية: "تغيرت حايًا إستراتيجية حزب الدستور، حيث كان في البداية يلجأ إلى التظاهر والاحتجاج، والمشاركة في التحالفات والحركات المناهضة للنظام، كحركة تمرد، أو جبهة الإنقاذ الوطني، وذلك من أجل الحفاظ على مدنية الدولة وهويتها، وتحقيق أهداف ثورة 25 يناير من حيث العدالة الاجتماعية وتمكين الشباب. ولكن إستراتيجية الحزب الآن، أصبحت أكثر براجماتية، فهو يتجه للوصول إلى السلطة، فيفكر في عدد المقاعد التي يستطيع أن يحصدها في الانتخابات مثلاً.. إلخ" 85.

وفي هذا الإطار، تركز أغلبية الأحزاب، والشبابية منها على الأخص، على وسيلتين فيما يتعلق بضخ الشباب كمرشحين في الانتخابات المحلية:

(1) البرامج التدريبية والتثقيفية:

ففي الحزب المصري الديمقراطي مثلاً تم إنشاء "مدرسة الكادر" التي تخصصت بعمل تدريبات للشباب، والقيام بتدريبات للمدربين والذهاب بهم إلى المحافظات لتدريبهم على كيفية خوض الانتخابات وعلي مهارات التحدث وغيرها. 86 وفي حزب المصريين الأحرار، يتم تجهيز خطة عمل فيما يتعلق بالمتدربين على خوض انتخابات المحليات في كل المحافظات. فمثلاً، إذا كانت المقاعد المحددة لمحافظة مثل محافظة الجيزة في مجلس الشعب هي 2.300 مقعد، فيتم تحديد عدد المراكز والمكاتب وعدد الأشخاص الذين سيتم تأهيلهم في كل مكان، ومن يجتاز تلك الدورات يقوم الحزب بدعمه في خوض الانتخابات. 87 وفي حزب مصر القوية، يوجد لجنة تدريب محلي تقوم بدور تثقيفي وتدريب وتعمل على حث الشباب على الاحتكاك بالناس في الشارع من خلال المشروعات المحلية بهدف كسب الخبرة والمهارة. 88 وفي حزب الدستور، يتم تأهيل الشباب من خلال "أكاديمية الدستور" التي تعرفهم على العمل التشريعي واللجان البرلمانية وكيفية العمل من خلالهما، وتتجه أكاديمية الدستور حالياً لتوسيع عملها كي يشمل المحليات، ويتعامل مع ملفات مثل الصحة والتعليم والمياه.

(2) المشروعات المحلية:

في الحزب المصري الديمقراطي مثلاً، يشارك الشباب في حملات التوعية في المناطق الشعبية والقوافل الطبية للتفاعل مع الناس على المستوى المحلي.⁸⁹ وفي حزب مصر القوية، تقوم لجنة التنمية المحلية، وهي تعتبر من أهم اللجان الموجودة داخل الحزب، ببحث المشكلات الموجودة في الخليات والتواصل مع المسؤولين بطريقة تشبه محاكاة دور المجلس المحلي. فعلياً، يسعى الحزب من خلال تلك الأنشطة إلى التواصل مع المسؤولين على مستوى الأحياء والمحافظات لتوصيل مشكلات الناس والمقترحات بحلها، بل وأيضاً المساعدة في تبنيها وتنفيذها.⁹⁰ وفي حزب المصريين الأحرار، يقوم الشباب بالمشاركة في حل المشاكل التي يكون لها علاقة بمشكلات المساعدات الاجتماعية على المستوى المحلي، وهم يشاركون أيضاً في العديد من المشروعات المحلية مع رؤساء الأحياء والأقسام والمحافظات والوزارات وغيرها.⁹¹ وفي حزب الدستور، يعمل الشباب على مشروعات تنمية وتوعية، فمثلاً يعمل الشباب في أمانة الدلنجيات بالبحيرة على مساعدة السيدات المعيلات، ومحو الأمية.⁹² ومثال آخر هو ما قامت به أمانة الإسكندرية بإعداد قائمة تتعلق بزيادة أسعار وسائل المواصلات في الإسكندرية كي يلتزم بها السائقون ويكون المواطنون على وعي بنسبة الزيادة.⁹³

ومما سبق يتضح أن الشباب في الأحزاب ذات التنوع الجيلي كما الأحزاب الشابة تتعامل مع الانتخابات المحلية من منطلق إنها فرصة سياسية ومجتمعية لتدريب الكوادر، التلامس مع مشكلات الناس على أرض الواقع وبناء قواعد اجتماعية للحزب، وهو الأمر الذي يتضح في سعيهم الحثيث للتدريب وتنظيم المشروعات المحلية من جهة، وتركيزهم على العملية السياسية أكثر من السياسات الشارعية من جهة أخرى، لا سيما وأن اللجوء للأخيرة يعرض صاحبه، حالياً، للقمع الأمني.

خلاصة وملاحظات ختامية:

(1) المصادرة الحالية للمجال السياسي تؤثر سلبًا على المشاركة السياسية للشباب، وعلى العكس من ذلك تزداد الأخيرة كلما مال المجال السياسي نحو الانفتاح، وهو أمر بديهي. أما الأهم، هو أن الأحزاب السياسية ما زالت، وبغض النظر عن السياق السياسي، غير قادرة على جذب قطاعات واسعة من الشباب بسبب عاملين رئيسيين: أولهما مرتبط بضعف التجربة الحزبية ذاتها في مصر، وانعكاستها التنظيمية فيما يتعلق بعدم قدرتها على دمج الشباب من ناحية، والتواصل مع الشارع الأوسع من ناحية أخرى، خاصة وأن الأحزاب السياسية الجديدة لم تأخذ فرصتها بعد، حيث لم يمر على تأسيسها أكثر من 3 أعوام. أما العامل الثاني فيتعلق بالأساس بالطبيعة الجيلية لفئة الشباب والتي تميل إلى المواقف الأكثر راديكالية عن الأجيال الأكبر، والرغبة في هامش أوسع في استقلالية الحركة والتحرك - وهي أمور لا يبدو أن الأحزاب ذات التنوع الجيلي قادرة على التعامل معها بشكل صحي قائم على الشراكة الجيلية من ناحية، وعلى إحداث نوع من التوازن بين الالتزام الحزبي وحرية التحرك من ناحية أخرى، وهو ما يفسر تفضيل قطاعات شبابية الانخراط بداخل الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية، وإن كان الإسراف في هذا التوجه يهدد بجعلهم "جيتو" منغلق على ذاته، وغير قادر على التفاعل مع المجتمع الأوسع والأكثر تنوعًا.

(2) أن نسبة تقلد الشباب المناصب في المستويات التنظيمية العليا وفي أماكن صنع القرار في الأحزاب المتنوعة جيلياً ضعيفة بما يعني وجود مشكلات حقيقية في عملية دمج الشباب بداخلها وتمكينهم الفعلي فيما يتعلق بعملية المشاركة في صنع القرار. وإذا لجئنا إلى فكرة إعطاء ميزات نسبية للشباب فيما يتعلق بتقلد المناصب العليا (أو كوتا) محددة لهم بهدف إيجاد حل لهذه الإشكالية، فنكتشف إنها سلاح ذو حدين: فضمن هذه الكوتا من ناحية وجود تمثيل معقول للشباب في الهياكل العليا للحزب لا يعني إنها تضمن بالقدر ذاته وصول من هم أكثر كفاءة أو شعبية لتقلد هذه المناصب. كما لو نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى، نجد أن ضعف تمثيل الشباب

في الهياكل العليا للأحزاب ذات التنوع الجيلي ينتج عنه تشبث الشباب، بطريقة ميكانيكية، بالتواجد في الأحزاب الشبابية لأن التواجد فيها يزيد من فرصهم وقدراتهم على التأثير على توجهات الحزب وقراراته، ولكنهم يفاجئون بعد ذلك بأن هذه الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية، تفتقر، لأسباب عدة، إلى مقومات التأثير على المشهد السياسي -على الأقل في الأمد القصير- فينفذ البعض عنها، في مشهد يقترب من الدوران في دائرة مفرغة.

أما فيما يتعلق بمشاركة الشباب في صناعة البرنامج السياسي للأحزاب، فالأمر مختلف حيث تشترك جميعها، وبغض النظر عن التركيبة الجيلية، في سمة واحدة: تغليب الجانب الفني التكنوقراطي في عملية كتابة البرنامج وصناعته عن الجانب الجيلي، حتى وإن أعطت بعض من الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية الفرصة للشباب للتطوير البرنامج في مرحلة لاحقة من كتابته من قبل المختصين والخبراء -وهو الأمر الذي يعني أن التوجه السياسي للأحزاب ليس محل خلاف جيلي إنما الإدارة التنظيمية لهذه الأخيرة هي موضوع الخلاف والأزمة- بما يعني أن الأزمة المتعلقة بكيفية دمج الشباب بداخل الأحزاب هي مشكلة تنظيمية بالأساس، وليست فكرية.

(3) تتوقف قدرة تأثير الشباب على صناعة القرار من عدمه على عاملين تنظيميين هما: قوة أو ضعف هياكل وآليات التواصل والمشاركة الداخلية في الحزب من ناحية، ومدى تواجد الشباب في أماكن صنع القرار في الحزب من ناحية أخرى. فهناك علاقة متوازنة بين قوة هياكل وميكانيزمات التواصل في الأحزاب السياسية أو تواجد الشباب في أماكن صنع القرار من جهة، ولجوء الشباب إلى الوسائل القانونية للتعبير عن الغضب أو الاعتراض (والعكس) من جهة أخرى. ولذا فإن غياب ميكانيزمات التواصل الداخلي أو ضعفها في الأحزاب ذات التنوع الجيلي هي من الأمور الرئيسية التي تتسبب في خلق النزاعات بداخل هذه الأحزاب. ورغم أن هذه الأخيرة يتعامل معها الكثيرين باعتبارها أزمات جيلية إلا إنها في الحقيقة ليست سوى نتاج لأسباب هيكلية أكثر منها جيلية، أي نتاج ضعف آليات التواصل الرأسي الفعال بداخل هذه الأحزاب.

(4) توجد علاقة تكاملية بين التركيبة الجيلية للحزب، وهامش الاستقلالية الممنوح للحركة الطلابية من ناحية، ومقدرة الأخيرة على الفاعلية والنجاح من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي برهنت عليه انتخابات الاتحادات الطلابية الماضية في فبراير 2013. فرغم إنه من الصعب التمييز بين النسبة التي حصل عليها كل حزب بشكل مستقل نظرًا لدخول عدد كبير من طلاب الأحزاب في تحالفات سياسية جمعتهم، إلا إنه لا يزال من المؤكد أن طلاب الدستور ومصر القوية قد حصلوا على أعلى نسب للنجاح بعد طلاب جماعة الإخوان والمستقلين.

(5) تولى الأحزاب ذات التنوع الجيلي أهمية للانتخابات البرلمانية فتعمل جاهدة حاليًا على صياغة وضبط التحالفات الانتخابية واختيار المرشحين، وهو ما يتناقض مع رؤي الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية التي تتركز جهودها بالأساس على الانتخابات المحلية نظرًا لضعف فرصها في الانتخابات البرلمانية من ناحية، واعتبارهم أن الانتخابات المحلية هي في ذاتها فرصة سياسية ومجتمعية لبناء الحزب وقواعده الاجتماعية من خلال تدريب الكوادر والتلامس مع مشكلات الناس على أرض الواقع. ومن جهة أخرى، تؤكد أن الأحزاب السياسية، باختلاف تركيبها الجيلية، تركز على موضوعين أساسيين متعلقين من جهة، بالمشاركة في الانتخابات المحلية، ومن جهة أخرى، ببناء القواعد الاجتماعية لأحزابهم وهما: الدورات التثقيفية من ناحية، والمشروعات المحلية من ناحية أخرى.

وبناءً عليه، نوصي بعدة آليات تنفيذية من شأنها دعم قدرات الشباب من جهة، على الإندماج والترقي بشكل أيسر في الأحزاب السياسية بشكل خاص، وفي الحياة السياسية بشكل عام، ومن جهة أخرى يضمن دعم القدرات الهيكلية للأحزاب ذاتها بشكل يضمن الفاعلية والتماسك والإدماجية على السواء، وذلك كما يلي:

(1) **التثقيف السياسي والبرنامجي**، وذلك من خلال إعداد دورات التدريب والتثقيف السياسي القادرة على إعداد كوادر سياسية شابة قادرة على تقييم الواقع السياسي وتوازنات القوى بشكل عقلائي ومنطقي بعيدًا عن الشعارات والمثاليات

المعرفة في اليوتوبيا، وبحيث تكون تبعًا لهذا قدرة على تقديم بدائل ورؤى في شكل برامج وسياسات محددة بدل من الاكتفاء بالاحتجاج أو الاعتراض.

(2) **تنمية المهارات الفنية والانتخابية للشباب**، وذلك من خلال توفير المعارف الفنية اللازمة لبناء القواعد الاجتماعية والتواصل الفعال مع المجتمع لا سيما وأن الأحزاب ذات الأغلبية الشبابية لديها مشكلات واضحة في التواصل مع المجتمع الأوسع بفئاته المختلفة. ومن ناحية أخرى، فإنه من المهم دعم قدرات الشباب فيما يتعلق بإعداد الحملات الانتخابية سواء داخل الأحزاب أو خارجها لتعظيم قدراتهم على المنافسة الجادة، وبالتالي الإندماج الحزبي والمؤسسي والمجتمعي الأيسر.

(3) **بناء القدرات التنظيمية للأحزاب**، وذلك من خلال تقديم المعرفة الفنية اللازمة فيما يتعلق بإدارة الأحزاب الديمقراطية خاصةً فيما يخص كيفية تنظيم الأحزاب داخليًا بطريقة تضمن تواجد 3 عناصر من دون أن يحل أحدهم بفاعلية الآخر: (أ) إيجاد مساحات للحركة والتحرك للشباب، (ب) إيجاد آليات وميكانيزمات تواصل داخلية فعالة، (ج) ضمان التماسك الداخلي للحزب وقدرته على دمج الفئات الاجتماعية والنوعية والعمرية المختلفة بداخله.

وأخيرًا، ربما يكون من العوامل المساعدة على تنفيذ النقاط الثلاثة سابقة الذكر هي التعرف على الخبرات الدولية فيما يتعلق بطريقة التنظيم الداخلي الأمثل للأحزاب السياسية وطرق عملها من الداخل، وذلك بهدف معرفة آليات التنظيم الداخلي التماسك والفعال والقادر في نفس الوقت على تأهيل شبابه وتمكينه داخليًا وخارجيًا.

ملحق (1) تعريف بالأحزاب السياسية محل الدراسة

1. حزب العدل:

حزب سياسي مصري تم الإعلان عن تأسيسه في مايو 2011 عقب ثورة 25 يناير. رئيس الحزب همدي محمود السطوحي عباس، نائبا الرئيس "هشام جبران (الأمين العام) -عبد المنعم إمام"، ويُعرف الحزب نفسه بأنه حزب البرنامج وليس الإيديولوجيات، كما يقدم نفسه على أنه حزب ليبرالي اجتماعي يحترم العادات والتقاليد المصرية، وأنه منفتح لكافة الميول السياسية القريبة له. تعتمد رؤية الحزب على دولة مدنية، عادلة وحرّة، حديثة، ناهضة بأبنائها، مشاركة ومضيفة للحضارة الإنسانية.

2. حزب مصر الحرية

يؤكد الحزب على مبادئ مواطنة الحقوق المتساوية لكل المصريين والمصريين دون تمييز، والتأسيس لحكم وسيادة القانون وللتداول السلمي للسلطة على المستويين الوطني والمحلي، واعتماد مرجعية حقوق الإنسان بما تنص عليه من ضمانات للحريات الدينية والمدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية كإطار ملزم في الدستور والقوانين ولممارسات الدولة ومؤسساتها العامة. يتبنى مبدأ حرية النشاط الاقتصادي واقتصاد السوق المتلزم بتحقيق العدالة الاجتماعية. مع ضمان دور فعال للدولة ومؤسساتها في ضبط قواعد وآليات عمل اقتصاد السوق، أبرز شخصيات الحزب: شهير جورج - طارق كامل - عبد الرحمن سمير - عمرو حمزاوي - نيرفانا شوقي.

3. حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي:

حزب تأسس في 2011. يتبنى الحزب إيديولوجية ليبرالية اجتماعية بما تعني العمل على إعادة توزيع الثروة لصالح العمل والعاملين في ظل اقتصاد السوق، خاض الحزب الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 2011 بعد 5 شهور فقط من تأسيسه وحصل على 19 مقعدا في مجلس الشعب و6 مقاعد في مجلس الشورى وكان الحزب الرابع في البرلمان من حيث عدد النواب. رئيس الحزب هو محمد أحمد أبو الغار، ويرى الحزب ضرورة تفعيل وتمكين الشباب عن طريق بعض السياسات والخطوات الفعالة،

شارك الحزب في تأسيس الحكومة المصرية في أعقاب مسار 3 يوليو فيما عُرف بحكومة الببلاوي.

4. حزب المصريين الأحرار:

حزب سياسي مدني تأسس في 3 يوليو 2011، رئيس الحزب أحمد سعيد (على أثر استقالته، تم تكليف أسامة الغزالي حرب بتسيير أعمال الحزب)، حزب ليبرالي مصري. يتبنى الحزب مبدأ اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية، ويؤكد على المواطنة المتساوية كأساس للحقوق والواجبات لكل المصريين دون تمييز. وينص برنامج الحزب على الاهتمام بالشباب كعماد للوطن، ووضع بعض السياسات من أجل تمكين وتفعيل دور الشباب في الأحزاب، وفي انتخابات مجلس الشعب 2011 فاز الحزب بعشر مقاعد من البرلمان. أبرز شخصيات الحزب "أسامة الغزالي حرب - محمد سلماوي - نجيب ساويرس - فاروق الباز".

5. حزب التحالف الشعبي الاشتراكي:

هو حزب سياسي مصري يساري التوجه تأسس في أكتوبر 2011 عقب ثورة 25 يناير، يتبنى مبدأ العدالة الاجتماعية كأساس للنظام الاقتصادي والاجتماعي، ويدعو لقيام الدولة على أسس المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تمييز لا على أساس الدين أو العرق، أو اللغة، أو الجنس. نجح في تأسيس تحالف الثورة مستمرة بالاشتراك مع حزب مصر الحرية وحزب التيار المصري وأربع أحزاب أخرى صغيرة لخوض الانتخابات من خلال تحالف انتخابي، فاز التحالف بسبعة مقاعد (1.5%) من إجمالي مقاعد مجلس الشعب. أبرز شخصيات الحزب "عبد الغفار شكر، مدحت الزاهد".

6. حزب الدستور:

تأسس في سبتمبر 2012، بالأساس من القواعد الشابة التي أخذت من محمد البرادعي رمزاً لها بعد الثورة. يرأس الحزب حالياً هالة شكر الله. ويعلن الحزب أنه يفتح أبوابه لكل أبناء الشعب، ولكل مدارس الفكر والعمل الرئيسية فيه ابتداء من الإسلام السياسي ومروراً بالليبرالية وانتهاء بالراдикаلية الاجتماعية والاشتراكية، لتجتمع حول

أهداف الثورة من أجل حمايتها من كل محاولات الخطف من ناحية ومحاولات تصفيتها من ناحية أخرى.

7. حزب مصر القوية:

يصنف الحزب باعتباره يسار وسط ذو توجه إسلامي، كما يتضح في توجهاته في قضايا العدالة الاجتماعية، وحقوق العمل، وحقوق الرعاية الاجتماعية، وكذلك يمتلك الحزب تصورات حول الديمقراطية التشاركية، واللامركزية. تأسس الحزب في عام 2012 بالأساس من الحملة الانتخابية الداعمة لمرشح الرئاسة وقتها عبد المنعم أبو الفتوح. والذي أصبح رئيساً للحزب بعدها. في الانتخابات الأخيرة الداخلية التي أجراها الحزب على منصب أمين المحافظات أعلن الحزب رسماً توضيحياً لأعمار الفائزين، موضحاً أن أغلبية أعمار الفائزين تتراوح ما بين 25، 30 عاماً.

8. حزب الوفد:

تأسس الحزب في 4 فبراير 1978، برئاسة فؤاد سراج الدين، يرأس الحزب الآن السيد البدوي شحاته، ومن أهداف الحزب دعم دور الشباب السياسي والاقتصادي والاجتماعي. حزب الوفد الجديد هو حزب سياسي ليبرالي مصري، يميل لمبدأ الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، مع التأكيد على مبادئ المساواة والمواطنة الكاملة بين جميع المصريين. يعد حزب الوفد امتداداً لحزب الوفد المصري القديم الحزب الحاكم في مصر قبل قيام ثورة 23 يوليو 1952، عدد نوابه في مجلس الشعب 2012 بلغ 39 نائباً. ومن أبرز شخصياته "السيد البدوي - بهاء الدين أبو شقة - محمد كامل - محمد سرحان - ياسين تاج الدين - فؤاد بدرأوي".

9. حزب النور:

أنشئ الحزب في يونيو 2011، ويدافع الحزب عن تطبيق الشريعة الإسلامية، والوصول إلى غايته تلك بطريقة سلمية علمية خاضعة لأحكام الشرع والدين. ويؤكد الحزب الالتزام الكامل بالنظام العام، والآداب العامة للدولة واحترام شرعيتها وعدم الخروج على مبادئها، الحزب ذو مرجعية إسلامية سلفية، تم اختيار عماد الدين عبد

الغفور وكيلا لمؤسسي الحزب. ويرأس الحزب يونس زكى عبد الحلیم مخيون، وقد حصل الحزب على نسبة 22% من مقاعد مجلس الشعب 2012.

10. حزب المؤتمر:

تأسس عام 2011، يرأس الحزب عمرو موسى، وفي البيان التأسيسي للحزب جاءت أهدافه لتضمن الالتزام الصارم بالديمقراطية وعدم التمييز بين الرجل والمرأة والمواطنين على أساس العقيدة أو الفروق الاجتماعية، مؤكدا على ضرورة حماية مؤسسات الدولة لتكون مستقلة عن كافة التيارات السياسية وضمان مهنتها وحياديتها وعلى رأسها الجيش والشرطة والأزهر ومؤسسات التعليم. ويعتبر الحزب حزبا وسطيا.

ملحق (2) مقابلتان مع قياديين بحزب النور (يناير 2015)

(1) ما هي دوافع الشباب للإلتحاق بالأحزاب؟

بالتأكيد الشباب الذي يجذب الإلتحاق بالأحزاب يكون له اهتمام بالشأن العام لبلاده، لديه رؤية سياسية للوضع القائم، أو يرغب في تكوين رؤية، وبجاجة لتغيير هذا الوضع، والسكة الأشهر والأولى هي الأحزاب، وكذلك الشباب الذي يكون لديه طموح سياسي، فإن الحزب هو أنسب الطرق له. إلى جانب أن الإلتحاق بالحزب من الأحزاب، قد يكون تقليدا لشخص ما، أو استجابة لدعوة من أحد أعضاء الحزب لدخوله.

(2) هل تواجد الشباب بالأحزاب هو إضافة للحزب أم عائقا له؟ برجاء توضيح كيف يكون الشاب إضافة للحزب ومتى وكيف يكون عائقا له؟

تواجد الشباب في الغالب عامل إضافة، في النهاية الشباب هم قاعدة الحزب في تسويقه سياسيا، والاتصال بال جماهير، وتنفيذ خططه، سواء كانت التنموية أو غيرها. كما أنه لاعب رئيسي في هذا الدور. ويكون إعاقة في حالة واحدة، وهي التصادم الحادث بين الشباب مع قيادة الحزب، أو التصادم بينهم وبين برنامج الحزب السياسي.

(3) ما هي إستراتيجية الحزب لجذب الشباب وصناعة قواعد شبابية للحزب؟ وهل هي ناجحة؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فلماذا؟ وكيف؟ وإذا كانت بالنفي، فلماذا؟ أو ما هي عوائق الوصول إلى الشباب وإقناعهم بعملية التحزب؟

إستراتيجية الحزب هي التوجه لأماكن تجمع الشباب على وجه الخصوص للتواصل معهم، والتوجه على وجه الخصوص لأعضاء سابقين في الحزب لترشيح أفراد وشباب لضمهم للحزب، عن طريق ترشيحات الأقران أو الأصدقاء، عمل الندوات، والدورات التدريبية ذات الطابع السياسي أو الأنشطة الرياضية أو الثقافية، وعرض برنامج الحزب ومواقفه عليهم من خلال هذه الفاعليات، ومحاولة الرد على استفساراتهم وأسئلتهم، وملاحظاتهم، وكلها وسائل لإقناع الشباب بالانتماء لهذا الحزب. وهي لحد كبيرة ناجحة.

أبرز الصعوبات مرتبطة بالعوائق العامة، عندما يكون هناك تركيز إعلامي أو سياسي سلبي على الحزب، يضيف عبئاً عليهم من أجل تنقية الصورة وإقناع الشباب بهذه الصورة، وربما هو العائق الوحيد، الشباب بطبيعتهم منفتحين لكل الأفكار، ويسمعون لكل الأفكار. الإمكانيات المادية الكبيرة لإقامة أنشطة جزء من العائق، وتنفيذ البرامج السابق ذكرها يستلزم موارد كبيرة، وهي بدورها عائق، كل ما كان الحزب يفتقر لهذه الموارد المادية، تنفيذ البرامج الشبابية يكون أكثر صعوبة.

(4) ما هو شكل العلاقة الجيلية داخل الحزب؟ كيف يتم توزيع الأدوار بين الكبار والشباب داخل الحزب؟ برجاه إعطاء أمثلة لأزمات جيلية تعرض أو ما زال يتعرض إليها الحزب مع شرح أسبابها ومظاهرها.

الحزب يتميز بلقاءات دورية مستمرة بين القيادات وبين القواعد (الكتلة الأكبر من قواعد الحزب هي الشباب) وخاصة القواعد المنتظمة في مراكز، ومناصب حزبية، وأمناء الوحدات، والوكلاء، وأمناء المراكز، كل إدارة وحدة حزبية يكون لها تواصل مع القيادة الأعلى، كما أن هناك لقاءات دورية بين الأمين العام، ورئيس الحزب، كما أن أحد أعضاء المجلس الرئاسي للحزب وهيئته العليا من الشباب، كذلك المسؤولين عن القطاعات الحزبية على مستوى الجمهورية.

كما أن هناك تواصل مستمر بين القواعد والقيادات، فدائماً مطلوب منهم توضيح كل مواقف الحزب لأبنائه وأسباب اتخاذ موقف بعينه من قواعد الحزب، كي لا يتعرضوا للذبذبة والتشويش. كما أن كل القرارات المصيرية -وفقاً لإستراتيجية الحزب- هناك اهتمام بتوضيح موقف الحزب منها للقواعد، خاصة الأزمات السياسية المشتبكة والمشتعلة في الفترة الماضية. وهي ضرورة على الحزب من أجل توضيح موقفه، لضمان عدم تسرب أفكار غير سوية لأعضاء الحزب.

(5) ما هو الشكل التنظيمي للحزب أو ما هي هيراركيته؟ في أي من هذه المستويات يتم صنع القرارات السياسية للحزب؟ وفي أي منها يتم وضع إستراتيجيات بناء قواعد اجتماعية للحزب؟

وفقاً للترتيب فإن هيراركية الحزب كالتالي:

رئيس الحزب، مساعدو رئيس الحزب المتخصصين، والمجلس الرئاسي للحزب والهيئة العليا للحزب، ثم الأمين العام للحزب ومساعدوه، ثم أمناء المحافظات ووكلاءهم ومكاتب المحافظات، ثم أمناء المراكز ومكاتبهم، ثم أمناء الوحدات الإدارية والمحلية، والحزبية، ومكاتبهم. فوقهم جميعا الجمعية العمومية للحزب.

الهيئة العليا للحزب هي المسؤولة عن صناعة القرار، أما خطة الحزب العامة المسئول عنها الجمعية العمومية.

فيما يتعلق ببناء القواعد الاجتماعية يؤخذ القرار في هذا الصدد في الهيئة العليا بعد الاستماع لمكاتب المحافظات.

(6) ما هو مدى تواجد الشباب (18-35 سنة) في المستويات التنظيمية العليا للحزب (المستويات سابقة الذكر)؟ وإذا كانت النسبة قليلة فلماذا؟ وإذا كانت معقولة فلماذا؟

أغلب أمناء المراكز من الشباب في هذه المرحلة، وأعضاء الجمعية العمومية، كان بها أعضاء مجلسي الشعب والشورى السابق، وأغلبهم شباب، كما أن أصغر عضو في البرلمان السابق كان من حزب النور، وكان وكيل السن في الجلسة الأولى للبرلمان. كذلك أغلب أمناء المحافظات وأعضاء الهيئة العليا من الشباب.

(7) كيف تم وضع البرنامج السياسي للحزب؟ وما هو مدى مشاركة الشباب في وضع هذا البرنامج؟ وإذا كانت النسبة قليلة فلماذا؟ وإذا كانت معقولة فلماذا؟

انضمت للحزب بعد تأسيسه، لذلك لست ملماً بهذه النقطة، لكن العادة في الحزب، أن كل قرار له خصوصية معينة أو متخصص، يُسند إلى المتخصصين.

(8) ما هي آلية تأثير الشباب على عملية صنع القرار بالحزب؟ وما هي حدودها؟ وما هي آلية تأثيره على توجهات الحزب السياسية؟ وما هي حدودها؟ وما هي شكل النزاعات التي تحدث بهذا الشأن؟ برجا إعطاء أمثلة؟

كل قرار مصيري وذو أهمية يكون بالتصويت والشباب موجودين في هيئة الحزب العليا، والجمعية العمومية، ويؤخذ رأيهم في القرارات المصيرية وذات الحساسية، ويمكن لهم التغيير في القرار، والاعتراض عليه. في انتخابات الرئاسة لعام 2012، كان قرار

مصيري، آلية اتخاذ القرار على التصويت في الهيئة العليا وإدارة الحزب، هي آلية ديمقراطية لإصدار القرار. كان هناك أشخاص لصالح محمد مرسي، أبو الفتوح، محمد سليم العوا، وتم الموافقة على عبد المنعم أبو الفتوح بأغلبية الجمعية العمومية. ولم يشهد الحزب نزاعات في هذا الصدد.

(9) ما هي شكل إستراتيجية الحزب وأدواته الحالية في التفاعل مع النظام السياسي وبناء قواعد إجتماعية للحزب؟ هل هي التظاهر والإحتجاج؟ إذا كانت الإجابة بنعم فلماذا، وكيف؟ ولو كانت الإجابة بلا، فلماذا؟

هل هي شروع في التفاعل مع الإستحقاقات الإنتخابية المختلفة (المحليات، البرلمان، النقابات، إنتخابات الإتحادات الطلابية)؟ إذا كانت الإجابة بنعم فلماذا، وكيف؟ ولو كانت الإجابة بلا، فلماذا؟

هل هي السعي في التحالف مع النظام السياسي؟ إذا كانت الإجابة بنعم فلماذا، وكيف؟ ولو كانت الإجابة بلا، فلماذا؟

بقدر الإمكان يسعون للتواصل مع كل فئات المجتمع في كل الفاعليات السياسية الحالية، عقد مؤتمرات في أماكن عامة مع توجيه دعوات للغالبية من المجتمع لحضورها. العلاقة روتينية في إطار علاقة الدولة بالأحزاب، لا يوجد شيء خاص يمكن ذكره في علاقة الدولة بالحزب سلباً أو إيجاباً.

(10) هل تغيرت هذه الإستراتيجيات من إستراتيجية لأخرى بعد 30 يونيو؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فلماذا؟ وكيف؟ وإذا كانت بالنفي، فلماذا؟

الإستراتيجيات تغيرت في ضرورة التركيز على مواقف الحزب في الفترة الماضية، وضرورة التوجه لعقد مؤتمرات في أماكن مفتوحة، توجيه الدعوة لغير المنتمين للحزب للمشاركة فيها للتعرف على توجهات الحزب، إصدار بعض الكتب، إصدار بعض الكتيبات الخاصة بمواقف الحزب. غير ذلك لم يتغير الكثير من إستراتيجيات الحزب.

(11) بناءً على السؤالين السابقين، ما هو موقف الشباب في الحزب من الإستراتيجية المتبعة حالياً وسابقاً؟ هل يوافقون عليها؟ ولماذا؟ وفي حالة الرفض، فما هي الأسباب؟ وما هي البدائل المقترحة؟ وما هي شكل النزاعات التي تحدث بهذا الشأن؟ برجاء إعطاء أمثلة.

الشباب لهم استدراقات في المواقف أو القرارات عند مناقشتهم، المناقشة تفتح آفاق للنقاش والحوار، والهئية والقيادات قابلة لتلقي هذه الملاحظات واستيعابها وعدم تجاهلها على الإطلاق. في الجمل لم يحدث رفض جماعي، لكن هناك استيعاب لآرائهم بشكل سلمي، خاصة أن التصويت قاعدة مفعلة ومحترمة من الجميع، وبعد التوضيح يكون في قدر تفاهم أكبر. أهم شيء ألا يحدث تجاهل لهم.

(12) ما هو دور الشباب في تفعيل هذه الإستراتيجيات؟ وما هي حدوده؟

هم العمود الرئيسي في تسويق موقف الحزب. هم المطبقين لإستراتيجيات الحزب، وهم الذين يتواصلون مع بقية القواعد، طبعاً كانوا جزءاً من صياغة هذه السياسيات وصنعها.

(13) هل يوجد مكتب للملف الطلابي بالحزب؟

نعم يوجد.

إذا كانت الإجابة بالإيجاب؟ فلماذا؟ أو من وجهة نظرك ما هي أهمية التواصل مع الطلاب كفتة شبابية بذاتها؟ وإذا كانت الإجابة على السؤال الأول بالنفي، فلماذا؟ وفي حالة احتواء الحزب على كيان منفصل يدير العمل الطلابي (مثل حركة طلاب مصر القوية)، فكيف يتم إدارة العلاقة بين هذا الكيان والحزب؟

حيث أن الطلاب هم أصل قاعدة الشباب عامة وللحزب خاصة، ولهم حماس أكبر لتبني برنامج الحزب، وتسويقه، وشرحه لأكثر شريحة ممكنة من الناس، كما أنهم يمتلكون القدرة على العمل الحزبي بشكل مكثف، بفكرهم وحماسهم، وطاقتهم. النظام يمكن أن يستفيد منهم لكسبهم كقاعدة اجتماعية مهمة، فمثلاً الحركة الطلابية أساس حركة الشباب في مصر، وكان تأثير مظاهراتهم الجامعية كبير، ولهم آراء واشتباك مع التوجهات السياسية الحالية، وعليه فإنه كلما كان هناك تواصل معهم، كل ما كان ذلك أسلم وأميل للسلمية، وتجنب الصدام، وكسب رضا هذه الفتة، يجنب البلاد، المغذيات لجماعات العنف. والعكس صحيح.

(14) ما هي نسبة نجاح الحزب في الانتخابات الطلابية الماضية؟ هل للحزب إستراتيجية محددة للتواصل مع الطلاب في الجامعات؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب،

فما هو شكل وأساليب تواجد الحزب في الجامعات المختلفة في وسط الطلاب؟ وما هي الأنشطة التي يقوم بتنظيمها؟

لم يشارك الحزب في الفترات الماضية في الانتخابات الطلابية، لأن الظروف لم تكن مهيئة. إلى جانب أن الحزب ملتزم بنص القانون ولا يسعى لممارسة أي عمل حزبي في الجامعات لذلك. لكنهم يحاولون التواصل بطريق آخر، وهو النشرات الثقافية التي تطالها أيادي هذه الفئة الثقافية والكتب، والدعوات الشخصية، جريدة الفتح معبرة عن الحزب بما كتبه شباب، مواقع الكترونية تابعة للحزب.

(15) ما هو دور الشباب الأكبر في التواصل مع الطلبة في الجامعات؟ وإلى أي مدى دورهم فعال في تواصل الحزب وانتشاره في وسط هذه الفئة العمرية بالذات؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فلماذا؟ وكيف؟ وإذا كانت بالنفي، فلماذا؟

لا يعملون داخل الجامعة على الإطلاق، لأن العمل الحزبي ممنوع قانوناً في الجامعة، لكنهم يتواصلون خارج الجامعة مع أقرانهم، ومن هم في دوائرهم الشخصية والاجتماعية، ومحاولة جذبهم لفعاليات الحزب للتواصل معهم.

(16) ما هي العوائق التي تواجه الحزب وشبابه في التواصل وتجنيد طلاب الجامعات؟

القانون يجرم العمل داخل الجامعة، وهو بالطبع لا يسمح بتجنيد أو جذب عناصر طلابية للحزب من داخل الجامعة. لكن الحزب لا يعترض على منع العمل الحزبي، لأن طبيعة الشباب لا تسمح بتعدد العمل الحزبي، لأنه عادة ما يؤدي لصدام بينهم، لكن الحزب في المقابل ضد أن ينسحب هذا القرار على أنشطة التثقيف السياسي، والاهتمام بالشأن العام والسياسي، تتفق مع الآراء التي تقول بعدم ممارسة أي عمل نركي به روح الخلاف داخل المؤسسات الطلابية حتى لا يخلقوا اشتباكات معنوية أو لفظية، فيزيد الوضع السياسي تعقيداً.

(17) هل خلقت هذه التظاهرات المشتعلة داخل الجامعات والقمع الأمني لها توتراً بين قيادات الحزب وشبابه (طلابه)؟ في حالة الإجابة بنعم، فكيف تمت إدارة إشتعال المظاهرات الطلابية مؤخراً بعد 30 يونيو؟ برجاء إعطاء أمثلة. وإذا كانت بالنفي، فلماذا؟

طبيعي أن يكون هناك تأثير بهذه الأحداث، فهم جزء من شباب مصر، وجزء من شباب الجامعات، وجزء من شباب الحركات الطلابية، يتأثرون تأثراً نفسياً ومعنوياً واجتماعياً في بعض الحالات باضطهاد، ووفاة زملائهم، ويحاولون توعيتهم، وهو يرون في شبابهم الوعي، من خلال عدم ممارسات تجر للاشتباك بين الطلاب وبعضهم، والطلاب والأمن سواء الأمن الشرطي أو أمن الجامعة.

(18) هل هناك أزمات محددة تواجه إدارة الملف الطلابي وتوجهات الطلاب السياسية داخل الحزب؟ في حالة الإجابة بنعم، فبرجاء إعطاء أمثلة. وإذا كانت بالنفي، فلماذا؟

البرامج الشبابية تحتاج إمكانيات مادية الحزب كبيرة، والحزب مادياً لا يمتلك ما يكفي لتنفيذ كل رؤيته للتواصل مع هذه الفئة وتنفيذ برامجهم، والسياق السياسي العام الضاغط في مصر.

(19) ما هي إستراتيجية الحزب في الانتخابات المحلية المقبلة فيما يخص نسبة الـ 25% المخصصة للشباب؟ هل يعطي الحزب أولوية لهذه الانتخابات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فلماذا؟ وكيف؟ وإذا كانت بالنفي، فلماذا؟

على أولوية الحزب، لكنه التركيز الأكبر حالياً على الانتخابات البرلمانية، منشغلين أكثر بانتخابات البرلمان، في الحسبان المحليات لكن الأحداث السياسية متسارعة ولا تسمح بتفكير أبعد من الخطابات الآنية المقبلة والعاجلة، ومن ثم لم تتضح التفاصيل كاملة حالياً بخصوص إستراتيجية الحزب بخصوص انتخابات المحليات.

هل يسعى الحزب لتحقيق نسبة محددة من النجاح؟ وما هي آلياته لتحقيقها؟ أي حزب يسعى للأغلبية، لكن في ظل المرحلة الحالية نتمنى منع أية انقسامات في الشارع المصري، وتوحيد للصف السياسي والاجتماعي، نتمنى نجاح كل الأحزاب في تحمل المسؤولية.

ما هي آليات تدريب الشباب لخوض هذه الانتخابات؟ وما هي معايير اختيارهم؟

ما زالت هذه الآليات في طور الإعداد بداية من القراءة والتثقيف لهم في هذا الصدد. المعيار الأهم هو القدرة على استيعاب احتياجات ومشاكل المنطقة أو المواطنين في البيئة المحلية، الرؤية الإدارية السليمة، لأن مسؤوليتها حسن إدارة في المقام الأول قبل حسن سياسة، الإمام بمشاكل المجتمع المرتبطة بسوء إدارة الوحدات الإدارية المحلية. القدرة على مواجهة هذه المشكلات فكريا وإداريا واقتصاديا.

ما هي معوقات مشاركة الشباب في هذه الانتخابات؟

عدم ثقة الجماهير في قدرة الشباب، الشعب تعود على أن أغلب المرشحين لأي انتخابات سنهم يفوق الـ40 سنة، إلى جانب غياب الإمكانيات المادية، وعدم وجود خبرات سابقة لدى الشباب في العمل السياسي المنتظم مثل الانتخابات.

هل يشارك حالياً شباب الحزب في مشروعات لها علاقة بالشأن المحلي؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فلماذا؟ وكيف؟ برجاه إعطاء امثلة. وإذا كانت بالنفي، فلماذا؟ وأخيراً من وجهة نظرك ما هي أهمية خوض الشباب للانتخابات المحلية؟

يشاركون في حدود الإمكان، مشروعات طبية، قوافل طبية، مساعدات لبعض الطلبة المتعثرين، أو المحتاجين لمساعدات في المجال الدراسي، وهكذا.

(20) هل خاض الحزب انتخابات نقابية؟ (انتخابات نقابة المهندسين مثلا)؟ هل يدفع الحزب بالشباب لخوض هذه الانتخابات؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فلماذا؟ وكيف؟ وإذا كانت بالنفي، فلماذا؟ هل حقق الشباب بالحزب أي نجاحات علي هذا الصعيد؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فلماذا؟ وكيف؟ وإذا كانت بالنفي، فلماذا؟ وما هي معوقات مشاركة الشباب في هذه الانتخابات؟

لا

(21) ها هي إستراتيجية الحزب لخوض الانتخابات البرلمانية؟ هل يدفع الحزب بالشباب لخوض هذه الانتخابات على المقاعد الفردية؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هي النسبة؟ وكيف يتم اختيارهم؟ وإذا كانت بالنفي، فلماذا؟ ما هي معايير اختيار نسبة الشباب في القوائم؟ كيف يتم تأهيل الشباب لخوض هذه الانتخابات؟ وما هي معوقات مشاركة الشباب في هذه الانتخابات؟ وأخيراً من وجهة نظرك ما هي أهمية خوض الشباب للانتخابات البرلمان؟

لا

سينافس شباب من الحزب في الانتخابات البرلمانية على المقاعد الفردية، إلا أنه لا يمتلك نسبة واضحة للشباب وتنافسهم في هذا الصدد.

المعايير الأساسية في هذا الصدد هي الرؤية الواضحة، القدرة على العمل السياسي، القدرة على الأداء البرلماني، الثقافة العامة المرتبطة بالعمل السياسي بشكل عام.

ويعمل الحزب على تأهيل الشباب في هذا الصدد من خلال إعطاءهم دورات في التسويق السياسي، دورات في العمل السياسي.

وأبرز الإشكاليات في هذا الصدد هو الإمكانيات المادية فقيرة للأسف وهي تخصص من فرص الدعاية والتحضيرات، والدعاية الإعلامية المضادة والسلبية ضد الحزب والمنتسبين له.

¹ تتوجه الباحثة بالشكر الجزيل للباحثة نوران سيد أحمد لكل الجهد الذي أولته من أجل إنجاح هذا البحث وتجميع المادة العلمية الخاصة به.

² Matthias Catón, "Political parties: necessary for democracy?", IDEA, 3 December 2007, available on: <http://is.gd/LVa98h>

³ سعاد الشراوي، الأحزاب السياسية. أهميتها، نشأتها، نشاطها، مركز البحوث البرلمانية، يونيو 2005، ص. 22

⁴ Mladen Joksic and Marlene Spoerri, "From Resistance to Revolution and Back Again: What Egyptian Youth Can Learn From Otpor When Its Activists Leave Tahrir Square?", Carnegie Council, 18 February 2011, available on: <http://is.gd/Md2OFB>

⁵ Taras Kuzio, Pora ! Takes Two Different Paths, Eurasia Daily Monitor, Volume: 2 Issue: 23, 1 February 2005, available on: <http://is.gd/zTvtFC>

⁶ لمزيد من المعلومات حول حزب بورا والنتائج التي حصل عليها، انظر: <http://is.gd/J0Vc9r>

⁷ منح القانون لجنة شئون الأحزاب سلطة شبه مطلقة لقبول أو رفض تأسيس الأحزاب. والحقيقة هي أن تشكيل اللجنة ذاته يشير إلى إستحالة الموافقة على أحزاب من شأنها أن تضعف من سلطة الحزب الحاكم أو تنافسه. فوفقاً للقانون رقم 177 لسنة 2005 وهو المعدل لقانون 40 لسنة 1977، فإن لجنة شئون الأحزاب تتكون برئاسة رئيس مجلس الشورى، وزير الداخلية، ووزير شئون مجلس الشعب، وثلاثة من بين الرؤساء السابقين للهيئات القضائية أو نوابهم من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي، وثلاثة من الشخصيات العامة غير المنتمين إلى أي حزب سياسي، وهي تركيبة تعني بديهيًا أن الحزب الحاكم يتحكم في عملية تأسيس الأحزاب السياسية من عدمها.

⁸ تضمن المرسوم شروط تأسيس هذه الأحزاب، والتي صارت تتم عن طريق إخطار لجنة قضائية خالصة (عكس ما كان الوضع سابقاً) وتختص بفحص ودراسة إخطارات تأسيس الأحزاب السياسية طبقاً لأحكام هذا القانون، على أن تتشكل هذه اللجنة برئاسة النائب الأول لرئيس محكمة النقض، وعضوية نائبين لرئيس مجلس الدولة، ونائبين لرئيس محكمة النقض، واثنين من رؤساء محاكم الاستئناف، ويمارس الحزب نشاطه بعد 30 يوم من الإخطار إذا لم تعترض لجنة الأحزاب على تأسيسه.

⁹ والحقيقة هي أن هذه التنظيمات -التي عانت من مشكلات هيكلية عدة- لم تكن الشباب عن التظاهر أو الاحتجاج بل ظل التآرجح بين الاهتمام بالبناء الداخلي لهذه الأحزاب من جهة، وضرورة الحشد في الشارع لوقف قرارات سلطوية يعينها على غرار الإعلان الدستوري الرئاسي في نوفمبر 2012 من جهة أخرى، هي العلامة

المميزة للفعل السياسي الشبابي. وإنتهى الأمر بنجاح هذه المجموعات الشبابية في تحريك الشارع، أو بالأحرى استثمار السخط الشعبي ضد سياسات النظام الإخواني وتحويله إلى إنتفاضة شعبية في 30 يونيو 2013 لحقها تدخل عسكري أزاح الرئيس مرسي من الحكم.

¹⁰ ملحق (1) لتعريف الأحزاب السياسية محل الدراسة والبحث.

¹¹ في إطار تناول البحث للأحزاب السياسية باختلافاتها الفكرية والإيديولوجية، حاولت الدراسة التطرق لحزب النور باعتباره حزبًا إسلاميًا، إلا أنه لم يرغب أيًا من شبابه الذين تم التواصل معهم في عمل مقابلات، هذا بالإضافة إلى عدم وجود مادة منشورة متوفرة بشأن الحزب فيما يخص موضوع البحث، لذا اقتصرنا المخرجات المتعلقة بالحزب على مقابلتين تم عندهم مع اثنين من قيادات الحزب، ومن ثم لم يتم دمجها في صلب البحث التحليلي، وتم تضمينهم في الدراسة في صورة ملحق رئيسي، وهو ملحق رقم (2).

¹² أنظر المادة 11 من قانون الأحزاب الجديد الصادر في 28 مارس 2011.

¹³ نوران سيد أحمد، "بناء الأحزاب وإشكالية الالتزام الحزبي"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 11 يوليو 2012، ص2، <http://is.gd/6pNYkb>

¹⁴ مقابلة مع أمنية الجميل، 28 سنة، موظفة بمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، صيف 2014.

¹⁵ مقابلة مع تامر بدوي، 22 سنة، خريج كلية آداب الإسكندرية، الإسكندرية، صيف 2014.

¹⁶ مقابلة مع ماهيتاب فرحات، 22 سنة، طالبة جامعية، المنصورة، صيف 2014.

¹⁷ مقابلة مع هديل حسن، 28 سنة، مدرسة حاسب آلي، القاهرة، صيف 2014.

¹⁸ مقابلة مع محمود يحيى، 21 سنة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، صيف 2014.

¹⁹ مقابلة مع هاجر محمد، 25 سنة، بكالوريوس خدمة اجتماعية، أسوان، صيف 2014.

²⁰ مقابلة مع هديل حسن، مرجع سبق ذكره

²¹ المرجع السابق

²² مقابلة مع أمنية الجميل، مرجع سبق ذكره

²³ مقابلة مع أسماء عصام، عضو في مؤسسة البلد للتنمية، القاهرة، صيف 2014.

²⁴ مقابلة مع محمود يحيى، مرجع سبق ذكره

²⁵ مقابلة مع بسنت أحمد، 21 سنة، طالبة بكلية سياسة واقتصاد، القاهرة، صيف 2014.

²⁶ المرجع السابق

²⁷ مقابلة مع ماهيتاب فرحات، مرجع سبق ذكره

²⁸ نعمان الزياتي، حقيقة تنمية محافظات مصر، الأهرام الاقتصادي، أغسطس 2008،

<http://is.gd/ZFmqZP>

²⁹ مقابلة مع طارق تهماي، عضو الهيئة العليا لحزب الوفد، القاهرة، خريف 2014

³⁰ المرجع السابق.

- 31 مقابلة مع أحمد شكر، القيادي الشاب بحزب التحالف الشعبي، القاهرة، صيف 2014.
- 32 مقابلة مع محمد ابو النجا، القيادي الشاب بالحزب المصري الديمقراطي، القاهرة، صيف 2014.
- 33 مقابلة مع أمير يوسف، المتحدث باسم لجنة انتخابات الحزب، القاهرة، صيف 2014.
- 34 مقابلة مع أحمد عيد، القيادي الشاب بحزب المصريين الأحرار، القاهرة، صيف 2014.
- 35 مقابلة مع سيف الخوانكي، العضو السابق في المكتب السياسي لحزب الدستور، القاهرة، حريف 2014.
- 36 مقابلة مع محمد سليمان، عضو المكتب السياسي لحزب الدستور، القاهرة، صيف 2014.
- 37 مقابلة مع محمد موسي، أمين تنظيم حزب العدل، القاهرة، صيف 2014.
- 38 مقابلة مع شهير جورج، القيادي الشاب بحزب مصر الحرية، القاهرة، صيف 2014.
- 39 مقابلة مع محمد الكسباني، الناشط بحزب مصر الحرية، القاهرة، صيف 2014.
- 40 مقابلة مع تامر سبحان، أمين تنظيم حزب مصر الحرية، القاهرة، صيف 2014.
- 41 مقابلة مع محمد الغمري، الناشط بحزب مصر القوية، القاهرة، صيف 2014.
- 42 مقابلة مع أحمد عبد الحميد حسين، القيادي بحزب مصر القوية، القاهرة، صيف 2014.
- 43 مقابلة مع أحمد كامل البحيري، عضو لجنة تأسيس حزب التيار الشعبي، القاهرة، صيف 2014.
- 44 مقابلة مع طه عبد الجواد، الناشط بحزب الوفد، القاهرة، صيف 2014.
- 45 مقابلة مع أحمد شكر، مرجع سبق ذكره
- 46 مقابلة مع عبد الرحمن بكري، الأمين العام لاتحاد الشباب بحزب المؤتمر، القاهرة، صيف 2014.
- 47 مقابلة مع عبد الرحمن الهواري، الناشط بحزب الدستور، القاهرة، صيف 2014.
- 48 مقابلة مع أحمد عبد الحميد حسين، مرجع سبق ذكره
- 49 مقابلة مع أحمد كامل البحيري، مرجع سبق ذكره
- 50 مقابلة مع بلال حبش، أمين العمل الجماهيري بحزب المصريين الأحرار، القاهرة، صيف 2014.
- 51 مقابلة مع نسرين شرارة، عضو الهيئة العليا للحزب المصري الديمقراطي، القاهرة، صيف 2014.
- 52 مقابلة مع نحلة بكري، أمين المصريين بالخارج بالحزب، القاهرة، صيف 2014.
- 53 مقابلة مع حمدي السطوحى، رئيس حزب العدل، القاهرة، صيف 2014.
- 54 مقابلة مع شهير جورج، مرجع سبق ذكره
- 55 مقابلة مع عبد الرحمن بكري، مرجع سبق ذكره
- 56 مقابلة مع طه عبد الجواد، مرجع سبق ذكره
- 57 مقابلة مع مينا يسري، الناشط بحزب المصريين الأحرار، القاهرة، صيف 2014.
- 58 مقابلة مع ممدوح الشايب، عضو المكتب السياسي لحزب مصر القوية، القاهرة، صيف 2014.
- 59 مقابلة مع محمد الغمري، مرجع سبق ذكره
- 60 مقابلة مع طه عبد الجواد، مرجع سبق ذكره

- 61 مقابلة مع أحمد كامل البحيري، مرجع سبق ذكره
- 62 مقابلة مع نسرين شرارة، مرجع سبق ذكره
- 63 مقابلة مع هبة القرار، قيادية بمنظمة شدا، القاهرة، صيف 2014.
- 64 مقابلة مع شهير جورج، مرجع سبق ذكره
- 65 مقابلة مع أحمد نبيل، الناشط بحزب العدل، القاهرة، صيف 2014.
- 66 مقابلة مع عبد الرحمن الهواري، مرجع سبق ذكره
- 67 مقابلة مع عبد الرحمن بكري، مرجع سبق ذكره
- 68 مقابلة مع أحمد كامل البحيري، مرجع سبق ذكره
- 69 مقابلة مع محمد سليمان، مرجع سبق ذكره
- 70 مقابلة مع هاجر، القيادية بحزب الدستور، القاهرة، صيف 2014.
- 71 مقابلة مع عبد الرحمن الهواري، مرجع سبق ذكره
- 72 مقابلة مع أحمد كامل البحيري، مرجع سبق ذكره
- 73 مقابلة مع شهير جورج، مرجع سبق ذكره
- 74 مقابلة مع أحمد عبد الحميد حسين، مرجع سبق ذكره
- 75 وجدير بالذكر أن لجنة الشباب في الحزب مكونة من ثلاثة قطاعات، الأول هو قطاع الطلاب من سن 12 إلى 18 عامًا، وهو خاص بالمشاكل التي تحدث في المدارس في التعليم الأساسي والثانوية العامة والعاملين هناك يحاولون دراسة تلك المشاكل والعمل على تقديم حلول لها، والثاني من سن 18 إلى 23 عامًا أي مختص بالجامعة وهو موكل كليًا لحركة مصر القوية. وهناك تعاون وتبادل خبرات بين الحركة وبين الحزب. أما القطاع الثالث فهو قطاع الشباب ابتداءً من سن 23.
- 76 مقابلة مع محمود عمر، رئيس حركة مصر القوية، ومحمد سليمان، المسئول السابق على مكتب الطلبة في حزب الدستور وعضو المكتب السياسي حاليًا بالحزب، القاهرة، صيف 2014.
- 77 مقابلة مع نسرين شرارة، مرجع سبق ذكره
- 78 مقابلة مع أحمد شكر، مرجع سبق ذكره
- 79 مقابلة مع مينا يسري، مرجع سبق ذكره
- 80 مقابلة مع خالد حواس، عضو اللجنة المركزية بحزب التجمع، القاهرة، صيف 2014.
- 81 مقابلة مع محمد سليمان، مرجع سبق ذكره
- 82 مقابلة مع ممدوح الشايب، مرجع سبق ذكره
- 83 مقابلة مع محمد الغمري، مرجع سبق ذكره
- 84 مقابلة مع أحمد كامل البحيري، مرجع سبق ذكره
- 85 مقابلة مع عبد الرحمن الهواري، مرجع سبق ذكره

⁸⁶مقابلة مع نسرين شرارة، مرجع سبق ذكره

⁸⁷مقابلة مع احمد كامل البحيري، مرجع سبق ذكره

⁸⁸مقابلة مع أحمد عبد الحميد حسين، مرجع سبق ذكره

⁸⁹مقابلة مع نسرين شرارة، مرجع سبق ذكره

⁹⁰مقابلة مع محمد الغمري، مرجع سبق ذكره

⁹¹مقابلة مع أحمد عيد، مرجع سبق ذكره

⁹²مقابلة مع محمد سليمان، مرجع سبق ذكره

⁹³مقابلة مع عبد الرحمن الهواري، مرجع سبق ذكره